وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي –بالأغـــــــواط-

كليـــــة العلـــــــوم الإنسانية و الإسلامية و الحضارة

قســـــم العلوم الإنسانية

الموضـــــــــوع

إنعكاسات اجتماع العقداء العشر على الثورة التحريرية 1962/1959

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستـــر أكاديمي

تخصص:تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعـــداد الطـــــــالبة:

فاطمـــة شلالـــي.

إشراف الأستاذ الدكتـــــور:

محمد بن سعيدان

السنـــة الجامعيـــة

1444هـ/1443هـ _2023م/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شکـــر و عرفـــان

قال الله تعالى : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله "

نحمد الله سبحانه وتعالى بأن وفقا لإتمام هذا العمل ،

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد

– صلى الله عليه وسلم –

بعون الله وتوفيقه (وما توفيقا إلا بالله) انتهينا

من إنجاز هذا البحث بعد مشوار طويل

حافل بالجد والاجتهاد والرجاء و الصبر و الطموح وهدف الوصول إلى مبتغانا.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر و وافر الامتنان

على ما كان لنا من نصح وتوجيه وإرشاد لمن يستحق الشكر فإنني أبدأ ونضع بصمة الشكر والتقدير الى كل اساتذة العلوم الإنسانية عامة و أساتذة التاريخ خاصة، إلى الدكتور المشرف والمحترم **(محمد بن سعيدان)**

الذي لم يبخل علينا بخبرته و زاده العلمي الكبير فشكرا

و ألف شكر على مجهوده و مساعدتي في إتمام عملي هذا.

و إلى لجنة الإشراف الموقرة

فلكم منا كل الشكر و التقدير لمجهوداتكم الجبارة التي تحملونها على عاتقكم.

الإهـداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلة الكفاح وغاية النجاح (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا) على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة عملي إلى الله الذي خلقني وهداني فأنار بصري و بصيرتي بنور العلم والإيمان إلى شفيع الأمة خاتم الأنبياء والمرسلين عليه الصلاة والسلامإلى التي تعبت وربت وسهرت وقدمت لي حياة مليئة بالأمل والحنان والتي كانت درب حياتي وسندي في مساري الدراسي وسقتني دم قلبها للوصول إلى ذروة النجاح أمي الغاليةإلى من سال جبينه عرقا ليسقيني أفكاري بأخلاق العلم والمعرفة إلى من قدم شبابه قربانا لسعادتي وسعادة عائلتي إلى من يتعب ويشقى ليشق لي طريق العلم والنجاح أبي العزيز والغالي إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى اخوتي الغاليين الى جميع الأصدقاء

شلالي

مقدمـــــة

مقدمـــة

إن الثورة الجزائرية هي نضال شعب الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي واستعادة استقلالها. بدأت الثورة عام 1954 واستمرت حتى 1962، حيث تم تحقيق هدف الجزائريين بالاستقلال.

كانت الجزائر قد تعرضت للاحتلال الفرنسي منذ القرن التاسع عشر، حيث تم استغلال ثرواتها الطبيعية واستعباد شعبها في سبيل المصالح الاستعمارية الفرنسية. لكن بمرور الوقت، بدأ الوعي الوطني في النمو وتواجهات الجزائريين للاحتلال الفرنسي أصبحت أكثر عنفاً.

تم تأسيس جبهة التحرير الوطني في 1954، والتي كانت تضم مجموعة متنوعة من الفصائل والحركات التي تطلب الاستقلال للجزائر. بدأت الجبهة في شن هجمات على القوات الفرنسية والمستوطنين الأوروبيين في البلاد.

شهدت الثورة مقاومة قوية من القوات الفرنسية، حيث استخدمت الحكومة الفرنسية جميع الوسائل المتاحة للقضاء على الثورة، بما في ذلك القمع العسكري والتجويع والتسلل والتصفية الجسدية للقادة الثوار.

لكن بفضل استمرار المقاومة ودعم دول أخرى للجزائر، تحولت الثورة إلى حرب طويلة وشاقة للأطراف الفرنسية والجزائرية على حد سواء. في النهاية، توصلت حكومة فرنسا والجبهة الوطنية للجزائر إلى اتفاقية التفاهم في 1962، والتي نتج عنها استقلال الجزائر.

تأثرت الثورة الجزائرية بشكل كبير على التاريخ الجزائري والعديد من الحركات التحررية الأخرى في العالم. تعتبر الثورة الجزائرية أحد أبرز النضالات الوطنية والشعبية في القرن العشرين، حيث تمثل صمود وعزيمة شعب يسعى لاستعادة حريته واستقلاله.

واجهت الثورة الجزائرية في بداياتها العديد من الصعوبات ، منها اعتقال واستشهاد بعض قياداتها البارزين كما رأينا ، بالإضافة إلى صعوبة التواصل بينهم ، لكن مؤتمر الصومام أعاد تنظيمه ، وكان هذا واضحًا. لنا من خلال القرارات الهامة التي نتجت عن ذلك. ومع ظهور هياكل جديدة تحدد وتوجه الثورة نقصد هنا المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

مقدمـــة

نشب خلاف بين قادة الثورة في اليوم التالي لمؤتمر الصومام ، بعد أن فسروا أولوية السياسة على الجيش ، كل حسب رؤيته الخاصة. ويشار إليهم على أنهم الثلاثة ، باع بلقاسم وبوصف وبن توبال ، يشعر كل منهم أنهم يستحقون أكثر من قيادة الثورة ، وهذا يرجع إلى الشرعية الثورية والانتماءات الوطنية. كان بن توبال يذكره دائمًا بأنه ليس من مجموعة الـ 22 ، وبقوا كذلك ، وظل الصراع مختبئًا بينهم حتى تشكيل الحكومة المؤقتة.

1) أهمية الموضوع:

وصول ديغول إلى السلطة ، وبدء تنفيذ سياسته العسكرية القائمة في ذلك الوقت لمنع دخول الأسلحة إلى الداخل ، بإضافة سطر ثانٍ أكثر خطورة من موريس ، دعونا نسمع هنا شالًا ، هذا بالإضافة إلى حادثة مقتل أميرة علوة في القاهرة واستقالة وزير الخارجية الأمين دباخين ، كل هذا يعتبر السبب الرئيسي لاستدعاء اجتماع العشرة عقيدات. وعلى الرغم من الخلاف الذي ساد في اجتماع العقداء العشرة ، إلا أن نتائجه كانت واضحة ومنها إعادة تنظيم وإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني وهي واضحة ، وهؤلاء العقيدون طالبوا الحكومة المؤقتة بالحاجة. لمعالجة مشكلة نقص الدخل ، والتفكير في كسر الخطوط المكهربة على الحدود ، ونقل العمل المسلح إلى الخارج ، كذلك ، لأنه تم الاتفاق على أن مصلحة الثورة يجب أن تكون فوق كل شيء ، و كما حث على ضرورة استمرار الكفاح العسكري ضد فرنسا ، ووضعت شروط وقف إطلاق النار مع فرنسا إذا كانت تبتعد عنها. ويعتبر هذا الاجتماع للعقيدين أهم انعكاس له ، حيث تم فيه تسليط الضوء على قرارات الجلسات العشر والمصادقة عليها ، ودعا المجلس الحكومة المؤقتة إلى الإسراع في تنفيذ هذه القرارات ، وإنشاء المقر الموحد. من جيش التحرير الوطني الذي ولد في أبريل 1960 ، بقيادة العقيد بومدين. تأملات مهمة من الاجتماع كذلك. يعتبر ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1962 انحرافا حقيقيا عن مبادئ الأول تشرين الثاني 1954 ، لأن الذين اجتمعوا في ذلك الوقت بالإجماع ومن دون نقاش وافقوا على اختيار الاشتراكية والنهج السياسي للحزب الواحد ، في حين أن بدأ الخلاف والشتائم ، باستخدام

الأساليب المكيافيلية لما جاء دور اختيار المنصب السياسي ، بسبب إرادة كل طرف ، وفشل قادتهم في تجاهل ذلك أدى إلى وقوع صيف عام 1962 ، عندما كان أكثر من وسقط الف جزائري في اشتباكات دامية بين الاخوة.

2) الإشكالية:

إن تاريخ الجزائر حافل بالبطولة والأحداث والمواقف السياسية والعسكرية التي كثيرا ما كتب لها النجاح، بين القوة والضعف ، بين الاستسلام والمثابرة عبر السنين حتى تتوج الثورة المنتصرة بالنصر والنجاح. لم يكن هذا ممكناً لولا إعادة تنظيم هيكل الثورة وتضافر جهود السياسيين والعسكريين لكسر هذه المآزق ، ولا سيما ما حدث للحكومة المؤقتة ، والمعروفة بالعديد من الخلافات والانقسامات بين قادتها على مدار الساعة. بداية تأسيسها على من يوجهها ويدير شؤونها بما يضمن حسن سير العمل وحسن تنظيم المسار. الثورة. وتدهورت الأوضاع إلى درجة تصفية الحسابات بين القيادات وتبادل الاتهامات فيما بينهم ، ما أدى إلى أزمة عرقلت سير الحكومة بل كادت تنهي وجودها ، مما يهدد مصير الثورة. في مواجهة هذا المنعطف الخطير الذي خلق جوًا من الضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة ، كان لا بد من عقد اجتماع للعقداء العشرة لحل هذه الخلافات وبث روح جديدة في ثورة التحرير.

و من هنا نطرح الإشكال التالي:

ما هي إنعكاسات اجتماع العقداء العشر على الثورة التحريرة1962/1959؟

3) خطة البحث:

قسمت بحثي إلى مدخل مفاهيمي وثلاثة فصول و مجموعة من الملاحق وخاتمة كنتيجة لهذا البحث.

و كان التقسيم كالتالي:

– الفصل الأول بعنوان: الأوضاع السياسية قبل الاجتماع عالجت فيه :الصراع السياسي والعسكري و تأسيس الحكومة المؤقتة 58/09 ومؤتمر العقداء العشرة.

–الفصل الثاني فعنون بـ: اجتماع العقداء العشرة عالجت فيه مايلي: التعريف بالعقداء والإطار المكاني والزماني و كذلك اسباب الاجتماع.

–الفصل الثالث فعنون ب:انعكاسات الاجتماع و تم تناول اجتماع 16–12–1959الى 18–10–1960عاجت فيه اهم القرارات والصراع بين الحكومه المؤقتة وهيئة الأركان و أخير مؤتمر طرابلس 1962.

– بطبيعة الحال لابد لأي بحث أن تكون له خاتمة كنتيجة لهذا البحث

4) أسباب إختيار الموضوع:

_الرغبة و الميل الشخصي لدراسة تاريخ بلدي و معرفته عن قرب.

_محاولة معرفة حقيقة الثورة التحريرية و ما قدمه أبطالها من تضحيات.

_تصحيح بعض المعلومات الخاطئة التي رسمها الإستعمارمن خلال المصادر الموثوقة.

_لأن إجتماع العقداء كان دافعا نفسيا في للثورة حيث ساهم في تقويتها.

5) أهداف الدراسـة:

_تسليط الضوء على الموضوع و إحياء لتاريخ الجزائر.

_وضع الأجيال القادمة في الصورة و تعريفهم بتاريخهم الذي لا ينسى و راح فداه مليونو نصف مليون شهيد.

_تزويد المكتبة الجامعية بمرجع جديد على و لعل يكون ذو فائدة للبعض.

6) منهج الدراسة:

1) اعتمدت في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي لتتبع وتتبع الأحداث التاريخية ووصفها وتفسير الأحداث التاريخية ، مما ساعدنا على دراسة أصول وتداعيات الخلافات التي حدثت بين قادة الثورة. من أجل الوصول إلى أسباب هذه الخلافات.

2) و من أهم المصادر و المراجع التي تم إستخدامها: زبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992) الجزء الثاني هومه, الجزائر 2000، بن بلة أحمد : مذكرات تحرير ، روبير ميرل ، ترجمة ، عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، لبنان ، د.ت ، بن خدة بن يوسف: اتفاقيات ايفيان ، ترجمة ، لحسن زغدار ، محل العين جبائلي ، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ،1987. عباس محمد: اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، الجزائر ، 2002.

الفصل الأول

الأوضاع السياسية قبل الاجتماع

أولاً:الصراع السياسي والعسكري

يمكن القول أن الصراع بين السياسيين والعسكريين ظهر قبل بداية الثورة ، ومنذ اكتشاف التنظيم الخاص عام 1950 نشأ انقسام بين السياسيين والعسكريين داخل الحزب. العسكري أنه يتصرف كأنه القائد الأول للثورة ، مع احتكاره سلطة اتخاذ القرار في كثير من المواقف ، وازدراؤه لباقي القادة الذين دفعهم عبيد رمضان.[1]

1: انعقاد مؤتمر الصومام

في أعقاب اشتباك بين الوفد القادم من العاصمة ، والذي كانت مهمته نقل وثائق المؤتمر إلى مكان الاجتماع ، تم نقل الاجتماع إلى الشقة اليسرى بوادي الصوم ، والتي كانت تحت إشراف العقيد عميروش الذي اختار قرية افري اوزلاغان غرب مدينة بجاية مقر المؤتمر.

ومن الأسباب التي يجب ذكرها في هذا السياق رغبة القادة في تقييم الكفاح المسلح بعد نحو عشرين شهرًا من انطلاقه ، وضرورة تعيين قيادات جديدة بعد استشهاد بعض منفذي الثورة ، إضافة إلى ذلك. يضاف إلى ذلك إرادة جيش التحرير في وضع استراتيجية ثورية في الداخل والخارج ، مما يمهد الطريق لإعلان اتجاه جديد للثورة الداخلية وطرد الوفد الأجنبي من الدائرة.[2] التنفيذية على الأقل تحت شعار و أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري. بهذه الاستراتيجية الجديدة ، بدأت بوادر الأزمة فور إطلاق سراح عبان رمضان من سجن عبان رمضان ، الذي وضع استراتيجية جديدة للثورة وفق خطة هدفت بالأساس إلى خلق اتجاه من الشخصيات على رأسها. فرض نفسه في آب (أغسطس) 1956 م ، بمساعدة بعض المؤرخين ، مثل العربي بن مهيدي وزيغود يوسف ، ثم أنشأ هيئات إدارية ممثلة في المجلس

---

[1] بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية ،ج 28 ،دار النفائس، بيروت، 1986، ص109

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر, 2012, ص 141

الوطني للثورة ، الذي يرأسه للجنة التنفيذ. يعتقد المؤرخون أن أزمة مبدأ الأولويات ترجع إلى تأسيس التنظيم الخاص ، وأن الاصطدام الذي أحدثته داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأعضاء آخرين من المركزين والمساليين حدده الصراع في الداخل. جبهة التحرير الوطني مع الاندماجيين وأعضاء هيئة علماء المسلمين.[1]

التنسيق ، وهذا ما يفسر لنا أن النواة الأولى للجيش بدأت بمناصري العمل المسلح من أوائل المنضمين للثورة ، على عكس المترددين الذين التحقوا بها بعد نجاحها ، وهم في الغالب من السياسيين. من وجهة النظر هذه ، ظهرت عقلية التفوق العسكري على السياسة ، وعلى هذا الأساس ، أراد مؤتمر صومام استعادة طبيعة الوضع. بادئ ذي بدء ، فإن الموافقة على أولوية السياسي على العسكري من أجل إزالة الخلافات التي كانت قائمة قبل تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 ، كما أثارت هذه الأسئلة الكثير من الشكوك حول تصرفات أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر ، بحيث أصبح أبان رمضان. أصبح العمل الفردي يُفهم على أنه أيديولوجية سياسية تهدف إلى التطبيق دون استشارة. وكانت قرارات المؤتمر محل شكوك واستياء مما تسبب في حدوث صراع بين جناحي الثورة الجزائرية حيث حمل جناح جبهة التحرير الوطني الشعار السياسي وحمل جيش التحرير الوطني هذا الشعار العسكري. ، لقد تحول الصراع بين الثورة والاستعمار من صراع بين القوتين العسكريتين فقط إلى مفاوضات بين الجانبين ، ونعتقد أن هذا هو التفسير الموضوعي لقبول ومباركة العسكريين الأفراد الذين شاركوا في المؤتمر ، خاصة لأن معظم المشاركين كانوا من العسكريين ، ولم يكن بينهم سوى خادم رمضان كسياسي. تجلت تطلعاته لقيادة الثورة عند صياغة مبدأ الداخل على الخارج ، وهدفه الحقيقي طرد الأجنبي. وفد برئاسة بن بلة زعيم الثورة.[2]

[1] يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,ج2,ط2 منشورت المتحف الوطني للمجاهد,الجزائر,ص112

[2] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر ، 2000، ص 19.

ونقل السلطة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ برئاسة عبان رمضان في الداخل ، ومن أجل تجسيد سلطته على الثورة ، أرسل الأمين تانرز إلى القاهرة وكلفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي وترحيل بن. بيلا ، الذي صورته وسائل الإعلام المصرية والدولية على أنه قائد الثورة ، والتقى بن بلة وأحمد محساس وآخرين. رفض الصيام لأنه لم يذعن لكل قادة الثورة في رأيهم ، لأنه أعطى توجيهات للسياسيين ممثلين بالمركزيين وجماعة فرحات عباس والمؤرخين وأبعد أعضاء التنظيم الخاص ، وما نستخلصه من هذا هو رواية المحامي مبروك بلحسين ، قائلا إنه فور وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة بعد مغادرته الجزائر ، أراد أعضاء اللجنة تنظيم اجتماع ، لذلك أراد كريم بلقاسم أن يعبر عن رأيه في الوضع الذي وصلت إليه الثورة ، فقاطعه عبان قائلاً: "لماذا تتحدث عن أمور لا تهمك؟ لا تفهم شيئاً".[1]

كما انتقد عبد الحفيظ بوسوف ووصف أساليبه في المغرب وغرب الجزائر بالستالينية.

وهاجمته الشرطة بشأن بومدين وأخبرته كيف يمكن لهذا الطيب أن يرتقي بسرعة إلى رتبة قائد. كما عرف عبان مدى ازدرائه وإهانته لغير المثقفين. هنا ، يروي مبروك بلحسين أيضًا أنه طلب من عبان السماح له بالانضمام إلى الجيل كمقاتل. أثارت تصرفات أبان رمضان وأفعاله الاستياء في نفوس زملائه وخصومه ، لتتعارض لاحقًا مع حليفه السابق كريم بلقاسم ، وانتهى مصيره باغتيال في ديسمبر 1957. وشوهد اغتيال أبان رمضان. من قبل الكثيرين بداية للهيمنة العسكرية للثورة.

على الرغم من اختلاف الآراء حول اغتيال أبان رمضان ، فهو الضحية الأولى للصراع الذي عرفته الثورة الجزائرية بين قادتها ، وهذا الخلاف استمر طوال حياة الثورة. ، وهذا ما سنكتشفه

[1] مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر، القاهرة 1954-1956، ص 51

مع ظهور اتجاه جديد للثورة يمثله الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) .[1]

2: خلاف الباءات الثلاث (كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) وتأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر1958

وكان من نتائج الصراع الذي دار بين السياسيين والعسكريين اغتيال أبان رمضان ، الذي يعتبر من أهم المنتصرين في الثورة ، وهو ما ولّد أزمة جديدة أكثر خطورة. من الأول.

وتمثلت هذه الأزمة في مخاوف وشكوك سواء بين قادة الثورة المتمثلة في الثلاث ب. تعود أحداث هذه الأزمة إلى تاريخ إنشاء اللجنة الثالثة للتنسيق والتنفيذ في أبريل 1958 ، وكانت سلطة اتخاذ القرار في ذلك الوقت ملكًا لكريم بلقاسم الذي تولى منصب الشؤون العربية ، وعبد الحفيظ بوسوف ، الذي كان مسؤولاً عن الاتصالات والاستخبارات ، والخضر بن توبال مسؤول الشؤون الداخلية والتنظيم الإداري. لدرجة أنهم يمثلون النواة الأكثر تأثيرًا في صنع القرار ، إذا لم يُقال إن القرار النهائي هو قرارهم وأنهم يستمدون تأثيرهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية ، فإنهم من بين شيوخ العالم. تنظيم خاص ، أو ضمن مجموعة مؤلفة من 22 أو تسعة مؤرخين بحسب كريم ، ولكل منهم قوة عسكرية موالية له ، بحكم كونهم رؤساء دول ، بالإضافة إلى مناصبهم الحساسة داخل الدولة. لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

كان الهدف من الاستفادة من تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ خلق قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني قادرة على جلب السلاح للوطن الأم والتمتع بالفعالية في الخارج. وهي فكرة طرحها كريم بلقاسم بتأييد العقيد بن عمر أو عمران ومحمود الشريف ، لكن قائد الولاية الثانية ممثلا

---

[1] خالفة معمري: عبان رمضان تعريب زينب زخوف، طبعة خاصة، بوزار المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص93.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962 ، الطبعة الأولى، دار الغرب بيروت،1997،47

بخضر بن توبال وزعيم الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوسوف ، تم تشكيلها. تحالف ضد هذا القرار يسعى لمنع كريم بلقاسم من توجيهه.

تشبث كريم بلقاسم بمنصبه ، فهو يعتبر نفسه الأكثر استحقاقا للقيادة ، حيث كان الوحيد المتبقي من القادة التاريخيين التسعة بعد استشهاد واعتقال باقي القادة ، فيما يرفض منافساه ، بوسوف وبن توبال ، ذلك ، وذلك لأنهم 22 مجموعة فجرت الثورة ، ولم يكن كذلك ، وهكذا بدأ الانقسام في اتجاه الثورة.

ومن مظاهر الانقسام في اتجاه الثورة أن كريم بلقاسم عيّن العقيد محمد السعيد قائداً للولاية الثالثة لرئاسة لجنة التنظيم العسكري على الحدود الشرقية للجزائر والتي ضمت الأولى والثانية والثانية. ثالثا ، عيّن عبد الحفيظ بوسوف خلفا له في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين على رأس لجنة التنظيم العسكري الغربي للبلاد التي ضمت الولايات الرابعة والخامسة والسادسة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس اللجنة التنظيمية العسكرية الشرقية ممثلة بمحمد السعيد فشل في إقناع نوابه بمسؤوليته تجاههم ، وبالتالي أصبح كل من قادتهم وحده.

أما بالنسبة لنتائج هذا الاحتجاج ، فقد استغلت قيادة الاحتلال الفرنسي ذلك على مستويات مختلفة بسلسلة من القرارات ، أبرزها زيادة عدد المجندين الشباب الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي من 30 ألف جندي إلى 60 ألف جندي إلى 60 ألف جندي.[2] دعم نصف مليون جندي فرنسي متواجدين في الجزائر عام 1958 ونحو 1400 ضابط مخابرات. خط موريس على الحدود الشرقية للبلاد ، والذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر ، حتى أن العقيد عمران ، المسؤول عن التسليح ، كتب رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يبلغهم فيها أن

---

[1] عبد الحفيظ أمقران: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة ، 1997 ، ص 138 .

[2] محمد العربي الزبيري: داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، ص 18

خط موريس المكهرب أصبح تهديدًا لجنود جيش التحرير الوطني ، الذين كانوا يحاولون قطع الأسلاك الكهربائية وتحويل أنفسهم إلى وطن ، خلال مدة لا تتجاوز 60 يومًا ، استشهد ما يقرب من 6000 مجاهد.[1]

ونتيجة لهذه الظروف الصعبة التي لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ مواجهتها ومقاومتها في سبتمبر 1958 ، تقرر هناك تشكيل حكومة مؤقتة أعلن عن وجهها. وبعد السعودية وكوريا الشمالية ثم مصر واليمن والصين والسودان ، ليصل عددهم إلى 12 دولة ، اعترفوا بالحكومة الجزائرية المؤقتة. لم يتم الاعتراف به من قبل الجميع ، لكنهم وجدوا خصومًا لأنهم رأوا في تعيينه انتهاكًا صارخًا للشرعية لأنه لم يتم تقديمه إلى المجلس الأعلى للثورة ، ولكن في الواقع كانت القضية قرارًا من الباءات الثلاثة(كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) بسبب رغبتهم الراسخة. للاحتفاظ بقوة التوجيه والقيادة الفعالة.

وأشار علي كافي إلى أن إعلان الحكومة المؤقتة جاء مفاجأة لقادة الولايات ، على الرغم من كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة ، إلا أن استشارتهم لم يأخذها أصحابها. من الخارج ، بل كانت القيادة من الخارج ترسل إليهم رقباءهم المتكررين الذين كان محتواهم "انتظروا الأحداث المهمة ، لذلك أوضح علي أن يكفي أن تعيين فرحات عباس رئيساً للوزراء كان له رد فعل سلبي ثانٍ ، الذين كانوا متأكدين. أن صراعا قويا سيبدأ في صفوف قيادة الثورة.[2]

ما يدعم موقف وتصريحات علي الكافي ، كما ذكرها فتحي الديب ، وصول برقيات احتجاجية من القيادات الداخلية اعتبارًا من أكتوبر ، تنتقد انتهاك شكل الحكومة من لجنة التنسيق والتنفيذ

[1] الغالي غربي: الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة ، 1954 1958 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ،2004-2005،ص148

[2] مسعود دليمي: الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيس، مارس أكتوبر 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير، أشراف مرابط يحياوي، مسعودة، معهد التاريخ جامعة الجزائر،1998/1999،ص64

دون الرجوع إلى المجلس الوطني. . واعتبر المجلس القضية انتهاكاً واضحاً لأنظمة قيادة الثورة ، وكل ما ذكرناه ، نجد أن هذه المعارضة وصلت شدة تشكيل الحكومة المؤقتة إلى أعلى مستوياتها حتى وصولها إلى نقطة محاولة قلبه من خلال الانقلابات.

3: المحاولة الانقلابية لمحمد لعموري نوفمبر 1958:

يشكل تشكيل الحكومة المؤقتة وإعلانها في 19 سبتمبر 1958 الحلقة الثالثة من اشتداد الصراع الداخلي في اتجاه الثورة بعد قرارات مؤتمر صومام الداعية إلى مبدأ أولوية السياسيين. الجيش وأولوية الداخل على الخارج ، وبداية الصراع بين السياسيين والعسكريين ، فكانت المرحلة الرابعة ، كل هذا أدى إلى عصيان بعض قادة ولايات شرق الجزائر. وفي هذا الصدد نذكر على وجه الخصوص قائد الدولة الأولى في الأوراس محمد العموري الذي ومحاولته الانقلابية والذي كانت أسبابه متمثلة في كون محمد العموري قائدا للدولة الأولى في الولاية. أوراس ، يعمل بشكل آلي بأمر من قيادة أركان الجيش في الشرق ، والتي كانت تحت مسؤولية محمدي السعيد ، الذي يعمل بدوره تحت قيادة كريم بلقاسم.

بينما انتقد محمد العموري دائمًا كريم بلقاسم الذي أفسح المجال لضباط الجيش الفارين من الجيش الفرنسي وتقليدهم في المناصب العليا في قيادة الجيش ، ومنهم القائد إدير مولود الذي أعلنه الأخضر بن توبال أنه قائد فيلق في القوات الفرنسية. الجيش الذي شمله والذي واجه فيه الجيش الجزائري في معركة شمال قسنطينة 90٪ جزائري ، وعيّن عموري القائد إدير مسؤولاً عن مكتب قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم ، وبذلك اطلع نفسه على كل شيء. ذات صلة

بجيش التحرير الوطني وأسراره ، وأعطى أوامره لقادة أركان الجيش شرقا للعقيد محمدي السعيد والى الغرب للعقيد هواري بومدين.[1]

بهذا المنصب الذي أعلنه محمد العموري ، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا بهذا الشأن قبل عشرة أيام من الإعلان الرسمي للحكومة المؤقتة وأصدرت عقوبة بخفض رتبة محمد العموري من عقيد إلى رائد ، مما منعه من تولي أي مسئولية. النشاط وتحديد محل إقامته في السعودية ، وحكم آخر يتعلق بخفض رتبة عمار بوك. انتقل من عقيد إلى عسكري ، ومُنع أيضًا من أي نشاط رسمي ، وحُدد مكان إقامته في القاهرة. كانت هذه القرارات بمثابة إلقاء الزيت على النار.[2]

ومن النتائج التي ظهرت على مسرح الأحداث بعد هذه العقوبات خروج العموري من السيطرة وبدء التخطيط للانقلاب. كانت الخطوة الأولى التي اتخذها هي رفض القرارات التي اتخذت ضده وبحثه عن حليف خارج الوطن ، وحول هذا الأخير ، ذكرت بعض المصادر أن الحليف الخارجي لمحمد العموري ، ممثلاً بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ، الذي لم يفعل. الموافقة على قيادة فرحات عباس للحكومة المؤقتة ، حيث كان في طريقه إلى محاربة عادة الاندماج والاندماج في المجتمع الفرنسي ، متجاهلاً أسس ومبادئ الشخصية العربية ، الأمر الذي يتعارض مع أفكار جمال عبد الناصر الداعي إلى القومية العربية. .

وكان من بين مساعدي محمد العموري مصطفى الأكحل ، الذي نال دعم ودعم المقاتل التونسي صالح بن يوسف المعروف بتفكيره العربي الإسلامي ، على عكس الحبيب بورقيبة الذي سعى صالح بن يوسف للإطاحة به. وتحققت الاهداف ووحدت الاهداف ووضعت خطة

---

[1] تحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية ، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990 ، ص 36

[2] محمد عباس : ثوار عظماء ، الجزائر ، ، 1991 ص 172

للاطاحة بالحكومة المؤقتة واعتقال الوزراء العسكريين.أما بالنسبة للسير العملي للانقلاب ، فقد عقد اجتماع سري في 16 نوفمبر 1958 في منطقة الكاف التونسية ، برئاسة محمد العموري ، حضره عدد من القادة العسكريين والسياسيين للثورة ، وخاصة المديرين المؤسسين. اللجنة الجنوبية في مالي وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة ومحاكمة الثلاثة باءات[1]. تم اكتشافه من قبل المقاتل الليبي سالم صلبك الذي أخبر محمود شريف وبدوره أخبر كريم بلقاسم ، وسرعان ما طلب المساعدة من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والذي قاد القوة العسكرية واعتقل مجموعة من عموري وفر بعضهم. .

واتخذت الحكومة المؤقتة قرار تشكيل محكمة عليا في 20 يناير 1959 برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية محمد العموري ورفاقه. سجن الله بلحوشات وأحمد دراية ومحمد شريف موسيديا وضباط آخرون حتى عام 1960 ، عندما تم تعيينهم لرئاسة اللجنة الجنوبية في مالي والنيجر.وانطلاقاً من كل هذه الأحداث يمكن القول إن إعلان حكومة تصريف الأعمال كان سبباً في ظهور تحديات صارخة لها تمثلت بمحاولة محمد العموري الانقلابية ، والتي ترقى إلى صراع بين القيادات الداخلية والخارجية ، وهو أمر قديم. أحيت النضال من قبل هذه الحكومة. كما جعلت هذه الأحداث قيادة الثورة تحديًا جديدًا. من خلال عقد لقاء العقيد الاربعة في التراب الوطني.[2]

[1] الطاهر جيلي: القاعدة الشرقية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2000/2001م، ص62

[2] محمد عباس:ذكرى مؤامرة لعموري جريدة الخبر، العدد 62، 52، 06/03/2008،

4: اجتماع العقداء الأربعة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958

في هذه المرحلة من تاريخ الثورة ، تكتشف أنها كانت تمر بأصعب الأوقات ، بسبب الظروف التي أحاطت بها من الخارج ، والمتمثلة في صراع القادة على السلطة وتكريس التحالفات ، ومن في الداخل ، متمثلاً بقدوم ديغول إلى السلطة ووضعه لحيلة خطيرة للقضاء على الثورة ، حتى يكون الأخير على دراية بالصراعات الداخلية في صفوف قيادة الثورة ، لذلك أسس شال وموريس. لضمان عدم وصول السلاح للثورة من الجبهتين الشرقية والغربية ، كما استخدم أجهزة المخابرات في عملية خطيرة لزرع الشكوك في صفوف جيش التحرير.) في يوليو 1998 م ، جند الجيش الفرنسي عملاء لهذه العملية. أردت أن أبلغ العقيد عميروش ، قائد الفترة الثالثة ، أن جيشه لديه عملاء لديهم اتصالات مع الجيش الفرنسي. في الواقع ، كانت خطتهم موجهة ، وأصبح العديد من أفراد جيشه بدون محاكمة ، وأعدم 1800 جندي في الولاية الثالثة و 500 في الولاية الرابعة.

وإزاء هذا الوضع الداخلي المتدهور واستمرار الصراع بين القيادات في الخارج ، دعا أمروش إلى اجتماع لقادة الدول لدراسة هذه الأوضاع وإيجاد حلول لإنهاء معاناتهم. وكان من بين الحضور لطفي القائد الموالي لبوصوف للفترة الخامسة وعلي الكافي القائد الثاني الموالي لابن توبال. وفسر رفضهم حضور الاجتماع باعتقادهم أنها كانت محاولة من قبل عمروش. جمع قادة الولايات في الداخل ودفعهم لمساندة كريم بلقاسم ضد الجميع. أما منافسيها الأخضر بن توبال وبوسف.وعلى صعيد تسيير الاجتماع عقد الاجتماع بضاحية جيجل في الفترة ما بين 6 و 12 ديسمبر 1958 وقرروا ما يلي:

حفر المعابر بين الحدود التونسية الجزائرية لتهريب الأسلحة إلى الداخل ، ويجب على الحكومة المؤقتة توفير كل ما هو ضروري للقيام بذلك.

إضافة ممثلين عسكريين من حدود الوطن الشرقية والغربية إلى القيادة الداخلية لتحقيق صيغة التمثيل العام لقوات جيش التحرير.

توحيد الإدارة العامة وجعلها مجموعة وفق توصيات مؤتمر الصومام.[1]

وضع خطة إستراتيجية للقضاء على مخططات العدو وخاصة خط الشال الذي كان يهدد مسار الثورة.

بعد انتهاء الاجتماع ، تمت صياغة تقرير وقعه العقداء المشاركون وإرساله إلى الزعماء في الخارج ، وتم استلامه في 12 مارس 1959 ، واستلمته الحكومة المؤقتة للرائد عمر الصديق ، الذي أوضح الوضع في البلاد. بكل تفاصيلها وكيف أن معاناة عناصر الجيش في الداخل ، ولكن في مقابل ذلك علقت الحكومة المؤقتة على هذا الاجتماع. وقراراته الخطيرة ستفصل القادة في الخارج عن الداخل وتخرجه كليًا ".

ومع ذلك ، من خلال ما ناقشناه سابقًا ، نجد أن الوضع الداخلي كان في أسوأ حالاته ، وكان إلزاميًا للقيادة ، مهما كان مستواها (رئيسًا ، أو تابعًا ، أو منصبًا في الداخل أو الخارج) للبحث عن الحلول المناسبة حتى تتمكن الثورة من القيام بذلك. لا ينحرف عن مساره ولن يعطي للعدو فرصة لتحقيق أهدافه الهادفة إلى القضاء على الثورة.[2]

[1] الطاهر سعيداتي: مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض: ط ،1 الجزائر, 2001،ص .189

[2] الخضر بورقعة : مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة الجزائر، 2000، ص44

ثانياً: تأسيس الحكومة المؤقتة 58/09

1:الظروف الداخلية و الخارجية:

أصبح من الضروري أن تعلن لجنة التنسيق والتنفيذ عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي والنضال من أجل الاستقلال الكامل للجمهورية الجزائرية. 'الجزائر.

2: شروط تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

تعددت ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، منها الداخلية والخارجية ، ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ- الظروف الداخلية:

السبب الرئيسي الذي دفع قيادة الثورة الجزائرية إلى التفكير في إقامة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، هذه الخلافات التي نشأت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، والتي أدت إلى اندلاع أزمة داخلية عام 1957. تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وأبان رمضان ، وأدت هذه الخلافات إلى اغتيال أبان رمضان وغياب روح الثقة وعدم التجانس بين أفرادها.

استغل الجنرال ديغول هذه الاختلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات لتوجيه الضربة القاضية للثورة الجزائرية.

من خلال زيادة عدد العملاء المدنيين الجزائريين في الجيش الفرنسي وإنشاء خدمات إدارية متخصصة في معظم مناطق الجزائر.

بالإضافة إلى إنشاء خطوط تشارلز وموريس التي حالت دون هروب السلاح ، في عامي 1958 و 1959 استشهد معظم عناصر جيش التحرير الوطني وسط الأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة أثناء المحاولات. لاختراق خط موريس ، لذلك كان من الضروري أن تجد لجنة التنسيق والتنفيذ مخرجًا من هذا المأزق ، فأنشأت لجنة التنظيم العسكري (COM) ، وقسمت قيادة جيش التحرير الموحد إلى فرعين:[1] كان الفرع الأول بقيادة العقيد هواري بومدين وتمكن من إدارته بنجاح كبير ويقوم على الحدود الجزائرية المغربية ، بينما كان الفرع الثاني بقيادة العقيد محمدي السعيد ومقره على الحدود الجزائرية التونسية ، وكان هو فشل ذريعًا في إدارته ، مما أدى إلى تدهور الوضع على الحدود الشرقية.

كما تفاقمت أزمة السلاح بسبب إنشاء خط موريس المكهرب والمدمج على طول الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية ، ومصادرة السفينة السلوفينية–التشيكوسلوفاكية المحملة بـ 148 طنًا من الأسلحة في جيش التحرير الوطني بولاية آل. –أقصى المغرب.

كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضع الاقتصادي للسكان الجزائريين ، خاصة بعد توسيع المناطق المحظورة وإنشاء معسكرات إجبارية للجزائريين من أجل عزلهم عن جيش التحرير ، ومحاولته أيضًا استهداف ولاء الجزائريين. الشعب للثورة ، وتجسيد هذا المشروع في السياسة الديجولية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، والذي تم تلخيصه في مشروع قسنطينة عام 1958 ، والذي يهدف إلى خلق طبقة حي جزائرية متحالفة مع الاستعمار الفرنسي.

[1] عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958– 1959، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001– 2002، ص ص15_16

ونتيجة لهذه الظروف ، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ دراسة ملف تحولها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، لمواجهة سياسة ديغول داخليًا ، سواء كانت عسكرية أو سياسية ، وإيجاد حل شرعي. حل سياسي يمكن أن يسهم في تسريع المفاوضات وإيجاد تسوية صحية.[1]

ب- الظروف الخارجية:

لعبت الظروف الخارجية دوراً فاعلاً في دفع قيادة الثورة إلى تشكيل حكومة انتقالية للجمهورية الجزائرية ، وتمثلت هذه الظروف في الآتي:

- تأثير نظامي الأقصى التونسي والمغربي على الثورة الجزائرية وإعلان فرنسا عن حق اتباعها عسكرياً لعناصر جيش التحرير عبر الحدود.

- [2]في 8 يناير 1958 قصفت طائرات حربية فرنسية نادل سيدي يوسف وبعد هذا الهجوم كانت علامة على تزايد الضغط في المنطقة المغاربية الذي سيعقد في طنجة بالمغرب في الفترة من 27 إلى 29 أبريل 1958. استقلال الجزائر شرط لتسوية النزاع الجزائري الفرنسي ويقترح إقامة حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

عودة ديغول إلى السلطة بعد أحداث 13 مايو 1958 ومحاولته محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسياً ، لذلك اقترح عمار أو عمران في تقريره أمام لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للثورة. الجمهورية الجزائرية.

---

[1] المرجع نفسه،ص17/16

[2] محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون. ترجمة: علي الحسن، بيروت: دار اليقظة العربية، ص 128

فرحات عباس رأى في عودة ديغول إلى السلطة فرصة لإيجاد تسوية سلمية للصراع ، وهذا واضح في تصريحه لصحيفة المجاهد في 10 أكتوبر 1958 ، حيث قال: "تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة. سيجعل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا أسهل وأكثر دقة من ذي قبل ".

– الأحداث الهامة التي يشهدها العالم العربي بشكل عام. وينبثق من رسالة وجهها السيد فرحات عباس إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر ذكر فيها أن تشكيل الحكومة جاء استجابة لنداء العالم العربي.

بشكل عام ، تطلب الوضع الدولي في ذلك الوقت إنشاء هيئة حاكمة ، حكومة مؤقتة ، ذات طابع دولي ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري. من أجل دراسة تشكيل هذه الحكومة ، تم انتخاب لجنة بإشراف لجنة التنسيق والتنفيذ منذ ربيع عام 1958 لإجراء المشاورات حول هذا الموضوع.

وهكذا كانت الظروف الدولية – الخارجية مواتية للغاية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وكان ذلك في 19 سبتمبر 1958.[1]

[1] المرجع السابق، محمد البجاوي: ص 124

ثالثا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

سبق الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مراحل ومراحل ، وبعد ذلك تم تطوير فكرة تشكيلها ثم العمل على تشكيلها من قبل اللجنة التنسيقية والتنفيذية.

بدأت فكرة المؤسسة تتبلور بروح الثورة منذ عام 1956 ، وبدأت تتبلور بشكل جدي بعد اختطاف القادة الخمسة في 22 أكتوبر 1956 ، ونتيجة لذلك ، تم عمل لجنة التنسيق والتنفيذ. مخول بتشكيل حكومة جزائرية عندما تسمح الظروف بذلك.

طرحت فكرة مناقشة إقامة حكومة جزائرية مؤقتة خلال مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية ، وكان ذلك في أبريل 1958 ، الذي ضم جبهة التحرير الوطني بأكملها وحزب الاستقلال المغربي والدستور التونسي. وتم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى.

في 4 أبريل 1958 ، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن تشكيل نواة الحكومة المؤقتة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، شكلت لجنة لدراسة إمكانية تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والتي ستتشاور وتدرس. التقارير التي قدمها،عمر أم عمران ، كريم بلقاسم ولاخضر بن توبال.

أدت هذه الاستبيانات والتقارير إلى عقد شبه اجتماع حول ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية.

في نهاية اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، قدمت الأخيرة استنتاجها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل.

وهكذا صدر الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة.في 19 سبتمبر 1958 أعلن في القاهرة تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية

الجزائرية ، بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ ، برئاسة فرحات عباس. ما خرج من لسانه بعد إعلان تشكيل الحكومة في القاهرة الجمل الآتية:

نيابة عن الشعب الجزائري ، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، على أساس صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المفوضة إليها بموجب لائحة 28 أغسطس 1957،تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

وحدد تشكيلها كالتالي:

-فرحات عباس: الرئيس.

-كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.

-محمد الأمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.

-محمد الشريف: وزير التسليح والتموين.

-الأخضر بن طوبال: وزير الداخلية

-عبد الحفيظ بوصوف: وزير الاتصالات العامة والمواصلات.

-عبد الحفيظ مهري: وزير الشؤون الشمال الإفريقي.

-أحمد فرنسيس: وزير المالية والشؤون الاقتصادية.

-أمحمد يزيد:وزير الإعلام.

-بن يوسف بن خذة : وزير الشؤون الاجتماعية.

-أحمد توفيق المدني: وزير الشؤون الثقافية.

-محمد بوضياف: وزير الدولة.

[1] بن يوسف بن خذة: الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ". مجلة أول نوفمبر، العددان 96- 97، أكتوبر 1988، ص ص 10- 11.

الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى أسطنبولي: كتاب الدولة.

"الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وتتولى مهامها يوم الجمعة التاسع عشر من سبتمبر عام 19 ألفًا وثمانية وخمسين ، الساعة الواحدة ظهرًا بتوقيت الجزائر.

وتجدر الإشارة عند فحص هذه التشكيلات إلى أنها استجابت لمبدأ الوحدة الوطنية الذي دعا إليه مؤتمر صومام.[1]

يعود سبب اختيار فرحات عباس لقيادة الحكومة المؤقتة لأسباب استراتيجية وسياسية ، حيث يتمتع فرحات عباس بالدهاء السياسي في مجال المفاوضات ومعتدل مقارنة بغيره من القادة العسكريين للثورة ، كريم بلقاسم ، وعبد الحفيظ بوسوف ، وآخر بن. توبال ، الذي كان يسيطر على لجنة التنسيق والتنفيذ ، وأحالهم على أصابع الاتهام في قضية وفاة أبان رمضان في 27 ديسمبر 1957.[2]

أثار إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردود فعل الشعب الجزائري الذي استقبل الأنباء بحماس في الجبال والسجون والمعسكرات ، ورحب بنبأ تشكيل الحكومة.

أما بالنسبة للاستعمار الفرنسي ، فقد كان خبر تشكيل الحكومة بمثابة ضربة لأنه ادعى أنه لا يوجد مفاوض شرعي للشعب الجزائري ، لذلك قررت الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول دمج الجزائر أخيرًا في فرنسا ، و ولتحقيق ذلك لجأ إلى سياسة الإصلاح لإرضاء الشعب الجزائري ، فقدم مشروعاً اسمه مشروع قسنطينة 1958.

---

[1] الذكرى الثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة، مجلة أول نوفمبر، العددين 140- 141، ص19.

[2] مرجع سابق الذكر، عمر بوضربة، ص33

حصلت الحكومة المؤقتة على عدة اعترافات من دول المغرب العربي ودول الشرق العربي ، باستثناء دولة لبنان ، ومن بعض الدول الآسيوية مثل جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام. المقاتلين.[1]

رابعاً:أهداف الحكومة المؤقتة

تم تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، بهدف تحقيق أهداف محددة ، ويتجلى ذلك من خلال الإعلان الرسمي عن التأسيس أو من خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. هذه هي أهم الأهداف. داخلي و خارجي.

أ- على الصعيد الداخلي:

تحقيق الانسجام والوحدة لحل القضايا القيادية التي طالما كانت تفتقدها لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ينظر إليها على أنها مشكلة أساسية عانت منها الثورة.

التأكيد على دور جبهة التحرير الوطني في سير الثورة الجزائرية ، وأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ، من خلال غرس روح التفاؤل والأمل بين فئات الشعب.

إقناع الرأي العام الدولي بوجود المفاوض الجزائري الشرعي وأنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية في ظل الشروط التي حددها إعلان 1 نوفمبر 1954 الذي أقره مؤتمر الصومام عام 1956.[2]

- إدراج تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول ، والتي كانت موجهة في كلا الاتجاهين وبطريقة متوازنة.

---

[1] مرجع سابق، الطاهر جيلي،ص119

[2] المرجع نفسه،ص123

إنهاء ادعاء الحكومة الفرنسية مرارًا وتكرارًا أنها لم تجد أمامها ممثلًا حقيقيًا للجزائريين يمكن أن تتفاوض معه رسميًا على حل مناسب للمسألة الجزائرية.

ب- على المستوى الخارجي:

- مواجهة سياسة ديجول الخارجية ، ومعالجة الصعوبات التي عانت منها الثورة داخليًا ، وهو ما عبر عنه عمر عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ، حيث أصر على ضرورة الإسراع بالإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة.

- تعزيز النشاط الدبلوماسي الأجنبي من أجل الدعاية للقصبة الجزائرية وكسب الرأي العام الدولي من خلال خلق إطار رسمي جزائري للتفاوض.

- إحياء الدولة الجزائرية بعد إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958 ، وسعي جبهة التحرير لتدمير المؤسسات الاستعمارية من خلال إيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتوسيع نفوذها تدريجياً على الساحة الدولية.[1]

خامساً: مؤتمر العقداء العشرة

سيجد طالب مسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبه حتما نفسه في مواجهة موجة كبيرة من الخلافات التي سادت في العلاقات بين قادتها ، الذين كانوا سيصابون بالضيق أحيانًا لولا التعقل والحكمة ، و العودة إلى المشاورات وعقد الاجتماعات لحل الخلافات ، والبحث عن أسباب الخلافات لتحييدها ، ثم وضع الحلول لحلها أو التخفيف من حدتها ، والعمل على توجيه الثورة على المسار الصحيح. بدأ اجتماع العشرة في مقر وزارة الاتصال العام والنقل بشارع بارمنتييه بتونس العاصمة يوم 10 أغسطس 1959 ، وسط أجواء متوترة للغاية ، بسبب

[1] الذكرى الثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة، مجلة أول نوفمبر، العددين 140- 141، ص27

رغبة كل طرف في فرض وجهات نظره الهادفة لقيادة الثورة. ، وتبين من مداخلات الحاضرين ، أن فكرة السلطة الرئاسية كانت غائبة عن هذا الاجتماع ، حيث لوحظ أن جميع الحاضرين كانوا قادة ، ونظر كل منهم في أي قرار أو تدخل يتخذه الآخر بخوف. والشك كأنه هجوم استدعى ردا وردّا حاسما. خلال الجلسة الأولى ظهر المثال الأول على ذلك ، عندما دخل "الثلاثة باءات" غرفة الاجتماعات ، أي كريم بلقاسم ، وعبد الحفيظ بوسوف ، ولخضر بن توبال ، وكانوا بين الناس المجتمعين ، فكان الجميع. صمت حتى كسر العقيد لطفي حاجز الصمت بمخاطبتهما بالقول: "الحكومة في أزمة .. دعوت القادة العسكريين لحل الخلاف ، وها هم أعضاء الحكومة من القضاة وأطراف النزاع. أسألكم. عن موقفك هنا ، إما أن تخرج وتتحكم ، أو تستدعي كل أعضاء الحكومة ، وبعد ذلك غادر كريم الغرفة في حالة من الغضب والإثارة ، كما أفاد مصطفى هشماوي ، وتبعه رفيقه:[1]

وتوجه يوسف وبن توبال مباشرة إلى مكتبه ، وهناك استدعى بعض أتباعه ، واتضح في الأيام التالية أن مجموعة من أقاربه كانوا يترددون عليه ، من بينهم: مولود إدير محمد زرقيني ، وأحمد بن آل– شريف وعبد القادر شابو وسليمان هوفمان وجميعهم من الجيش الفرنسي لكن بعد الاجتماع والرد ، تمت دعوتهم للمشاركة ، وكانت نقطة انطلاق الاجتماع مسألة استقالة الوزير داباغين. وهنا رد "الثلاثة باءات" بأنه لم يتبع الأوامر ، وأنه كان عصبيا وعنيدا ، ولم يتبع التعليمات ، بل لم يرق إلى مسؤولياته ، سلمنا مشكلة السكرتير ، فهذه بين يديك ، قرر. ماذا تريد ونحن معك.[2]

[1] مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر . دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. دار هومه، الجزائر ، 2000 ص 77

[2] محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية : الولاية الأولى نموذج . – طبعة خاصة وزارة المجاهدين. – ص 42.

هنا رد بومدين قائلا : إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية، فتدخل بعد ذ لك علي كافي موجها الكلام إلى "الباءات الثلاث "(كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) قائلا : بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر، وبعد خروجهم قال علي كافي لبومدين : أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمتنا، اننا قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، وإذا بهم يفاجؤننا بأزمة أخرى ، إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم، ثم تقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه، وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة.

نتيجة لذلك ، وجه بعض العقداء انتقادات شديدة إلى هذا الثلاثي وقالوا إن الحكومة لن تفعل ذلك والجانب العسكري يولي الاهتمام الذي يستحقه ، بسبب إهماله تجاه قائد الوحدات القتالية ، لأنه لم يوفر الوسائل اللازمة لمواصلة القتال.

إلا أن الثلاثي نقلها إلى قادة الجيش الموجودين على الحدود ، بسبب التراخي والركود الذي تعاني منه.

الوحدات موجودة ، هذا الوضع الذي لم تسلم منه حتى الحكومة التونسية ، كما يقولون ، بسبب السلوك غير المسؤول الذي ينبعث من حين لآخر من قبل بعض هذه الوحدات ، والتي أصبحت خارجة عن السيطرة ، وليست مسؤولة عن ذلك. يفعلون ، من حيث الأفعال غير المسؤولة.

وهنا تدخل علي الكافي من جديد وانتقد كريم بشدة وحمله المسؤولية الكاملة عن تراجع الثورة وخاصة ما وراء الحدود ، وقال له في رسالة: أنت مشغول بالخارج ، لكن الداخل يعاني من اعتداءات العدو وعدم وجوده. أسلحة. فأجابه كريم مباشرة وقال له: يجب أن تخضع لمحكمة عسكرية ، ولأنك تبحث عن السلطة ولا شيء آخر ، وقد تجاوزت حدودك ، فأجابه علي الكافي

قائلاً: ... من يسعون إلى الحكم والسيطرة على الثورة ، ولكن الثورة أكبر منك ، ولا أحد هنا في السلطة. الغرفة وأنا واحد للمطالبة بقيادة الثورة ، ذلك القائد الوحيد للثورة وبحق هو الشعب وحده ، ونحن نتحدث هنا باسمه ، وباسم مجاهدي جيش التحرير الوطني ، وعندما يجردنا من ثقته بنا ، وأمام هذا التصعيد الخطير بين قادة الثورة بومدين. تدخلت وحاولت تهدئة الأجواء داخل الغرفة.

بغض النظر عمن قال ذلك ، المهم هنا أن موقف الثلاثي المذكور لم يعد منصب المرؤوس لرئيسه ، وكان الاجتماع لإجراء تقييم شامل للوضع السياسي والعسكري ، والنظر في العمل. من مختلف العقائد وأزمة الحكومة المؤقتة ، وتحديد استراتيجية حرب جديدة ، وتعيين مجلس وتوجه وطني جديد ، وتوجيه تنفيذي جديد. كل النقاط التي نظروا فيها في الأيام الثلاثة الأولى ، توصلوا بسهولة إلى اتفاق ، وفي مقدمتها ما تم اقتراحه والاتفاق عليه ، محاكمة سياسيي الحكومة المؤقتة ، أمثال الأمين تانرز ، بعد أن أكد الثلاثي ذلك. هم الذين تسببوا في الأزمة ، ولكن مرة واحدة تشكيل المجلس الوطني للثورة ، وتعيين القيادة الجديدة للحكومة ، ظهرت عقبات وتعقد الأمور ، لعدة جلسات ولأيام طويلة هم ولم يؤد أي تقدم بشأن مسألة النقاد إلى البدء في توجيهها ضد الحكومة المؤقتة ، بسبب تركيبتها التي تضمنت عناصر لم تكن بالإجماع. فرحات عباس ، رئيس الوزراء نفسه ، كان موضع هذا النقد. لم يكن يؤمن بسياسات الثورة قبل هذا الوقت ، فكيف له في هذه الحالة أن يقود حكومة ثورية؟ استغل البعض هذه الانتقادات الموجهة لفرحات عباس ، ومنهم كريم بلقاسم ، الذي نهض للدفاع عن فكرته بإلغاء الحكومة المؤقتة ، والعودة إلى تشكيل ما يشبه لجنة ثورية من أربعة أو خمسة أعضاء. ، والمكلف بشكل رئيسي بتسيير شؤون الحرب.[1]

[1] المرجع السابق، محمد زروال. ص 43.

كريم بصفته وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة يعتقد أنه المنسق ، لكن بوسوف وبن توبال وآخرين أحرجوه ، بينما واصل كريم الدفاع عن مشروعه قائلا: "الجميع هنا أن تجربة الحكومة المؤقتة لها كانت سلبية. يجب أن نعود إلى صيغة أكثر صرامة ، شيء مثل حكومة مصغرة ". كلما انخفض الرقم ، زادت الكفاءة.

في غضون ذلك ، أدرك كريم أن لطفي وبومدين وكافي ، الذين عارضوه ، كانوا مدعومين من قبل البوسوف وقبل بن توبال ، وفهم أن إنجاز مشروعه ليس بالأمر الهين ، وبعد أيام من الجدل الشديد ، دفع كريم الأمور إلى الأمام ، يعلن أنه سيتنحى ، ويمنحهم أسبوعًا لاستئناف وظائفهم في المنزل أو لاتخاذ قرار. ثم غادر تونس ، عائدا إلى دياره في قرطاج ، موضحا للحاضرين أنه سيستمر في الخدمة والعمل بصفته وزيرا للدفاع. للإشارة هنا ، نجد أن كريم بلقاسم يزعم أنه لا يزال وزيراً للدفاع في حكومة غير موجودة ، كما كان قد أقاله من قبل ، واعتبره فاشلاً.[1] بعد أيام قليلة من توقف الاجتماع ، نزل كريم بإرادة الوسطاء (بن خدة ، عمر ، صديق ، عمران ، مبروك بلحسين) ، الذين ذهبوا لإقناعه بالعودة إلى الجلسات ، فرجع واللقاء. بدأت مرة أخرى ، ومرة أخرى ، حسب ما أورده عن كافي ، فقد جرت الجلسات بعد انقطاعها ، في جو سادته معارضة مفتوحة ، خاصة بين كريم من جهة ، ودعم العقيد لطفي وبومدين وكافي بشكل غير مباشر. بوصوف وبن توبال. أما كريم ومحمدى السعيد والحاج الأخضر وسليمان دهليس والسعيد فكانوا معه يازوران ، وهكذا استمرت المشاجرات الكلامية بين كريم والمعارضة ، وبعدها يئس وزير القوات المسلحة من فرض نفسه ، لذلك لجأ إلى التهديد باستخدام القوة ، وأمر عقدي لطفي وبومدين بالعودة إلى وظيفتيهما تحت طائلة العقوبة. تعليق وقاطع الاجتماع. علي الكافي يقول إن كريم بلقاسم حاول التخطيط لمحاولة اغتيال ضد لطفي وبومدين. كان ذلك بعد أن لاحظ أن الاجتماع ينقلب لصالح منافسيه. وهنا قال الكافي

[1] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر،ص101

لخضر بن توبال ، وهرع الأخير إلى كريم ليحذره من عواقب اللجوء إلى الأساليب العنيفة ، وهذا ما ذهب إليه محمد حربي ، الذي ذكر أن كريم حاول اختطاف هؤلاء الثلاثة ، أولاً. الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الملازم بن يزار ضابط الارتباط في الولاية الثانية ، اكتشفوا محاولة الاختطاف هذه ، وأخبروا الكافي الذي انتقل مع لطفي وبومدين إلى منزل كريم في قرطاج ، ووجدوه في لقاء مع القادة إدير مولود. وأحمد بن شريف وعبدالقادر شابو يطلقون على مولاي وسليمان هوفمان وكلهم ضباط هاربون من الجيش الفرنسي ، وبالتالي لو نفذت هذه الخطة لكانت الكارثة في صفوف الجيش والإدارة ، لأن التوازن لم يكن من الممكن أن يسمح للأشياء أن تحدث بهدوء لو أن كريم فعل مثل هذا العمل. على العكس من ذلك ، كل شيء على الحدود كان على استعداد للثورة عليه. وهذا بلا شك هو السبب الذي دفع كريم للتخلي عن خطته ، بعد تحذير بن توبال وإنذار كافٍ ، فالأخير ذهب إلى وزير الدفاع في مكتبه وقال له دون تردد: "أعلم أنك تخطط وتنوي اغتيال ثلاثة". كبار الضباط في جيش التحرير الوطني ، أحذرك من أنك إذا فعلت ذلك ، فسيتم إعدام مجموعتك وأولئك المخلصين لك في نفس الوقت. أنا لا أهددك ، لكني أحذرك ، والقرار هو صنع لكم. في ضوء موازين القوى التي تتجلى ملامحها خلال الاجتماع ، والفوضى التي تمتد إلى ما وراء الحدود ، والاستياء العام داخل القيادة ، والخوف من الخلافات التي تهدد مصير الثورة ، فهي فقط يبقى أن يتنازل كريم ويعود إلى هذا الاجتماع ، وهكذا استمر الاجتماع وتوصل المشاركون إلى مجموعة من القرارات التي غيرت ، وإن بشكل طفيف ، مسار الاجتماع.أن الثورة تسير على الطريق الصحيح.[1]

[1] المرجع سابق، مصطفى هشماوي: ص90

سادساً: قراراته:

وبعد أكثر من مائة (100) يوم من المناقشات والمفاوضة والمكائد ، اتخذ العقداء العشرة عدة قرارات ، منها تعيين مجلس وطني جديد ، ودعوات الأعضاء لعقد الجلسة الثالثة ، التي حُسمت في طرابلس ، اعتبارًا من منتصفها. – ديسمبر 1959 من أجل حل نهائي للأزمة. أما بالنسبة للتشكيل الجديد للمجلس ، فقد اختلف العقداء حول هذا الموضوع ، كريم بلقاسم يريد أن يضم في تشكيل المجلس ضباطًا فارين من الجيش الفرنسي ، لكن الآخرين يرفضون ذلك ، ولا سيما بومدين ، وفقط أحمد بن شريف. وبحسب رباح لونيسي ، استطاع أن يصبح عضوا في المجلس الوطني. إلى الثورة ، لأنه التحق بالثورة في بدايتها ، على عكس الآخرين الذين انضموا إليها عامي 1958 و 1959 ، حيث قال مصطفى حشماوي أيضًا إنه انضم إلى الداخل الجزائري بسلاحه ، وعمل جيدًا للعدو ، وذلك في الفصل الرابع.

بومدين: اختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من العسكريين بالأغلبية ، لأنها استطاعت ضد الانضمام إلى المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له ، مثل علي منجلي ، وقيد أحمد ، والطاهر الزيري ، علي السوائعي وعمار رجائي. كما نسجل أن المجلس ضم بعض ضباط الطاهر بودربالة ، وحسين رويبة من الولاية الثانية ، ومهند ولحج من الولايات ، وهنا نذكر صالح بنيدر أحمد فاضل (حميمي) ومحمد شباني من الولاية السادسة. أما بالنسبة لوضع قائمة أعضاء مدنيين جدد ، فلم يثر ذلك أي حساسية ، وكان من السهل وضع اسم أو حذف آخر دون أي فائدة ، ولهذا السبب تم حذف أسماء كل من الأمين الدباغين بسبب من منصبه. من اغتيال أميرة ، وكذلك توفيق المدني ، متهما إياه بالكشف عن مداولات الحكومة ، هذا بالإضافة إلى قمع أسماء كل من محمد لبجاوي ، صالح الونشي ، عبد الملك ، تمام محمود. الشريف ، وأسباب شطب أسماء كل منهما .

ومن هؤلاء ، بينهم البارز والملفق ، وأدرجوا اسمين دون سبب واضح ، وهما: الشيخ. خير الدين وأحمد بومنجل ، وطالما كانا مدنيين ، لم يكن هناك خلاف كبير حولهما. للتسجيل ، تم تعيين جميع أعضاء مجلس الولايات ومسؤولي الاتحادات الثلاثة في المجلس هذه المرة: علال الثلبي (تونس بن سالم نور الدين (مراكش) ، وقادة الاتحاد الفرنسي كل دي بودو ، العدلاني ، بوعزيز ، هارون ، السويسي بصفتهم طيارين في حضنها منذ الدورة الثانية للمجلس في آب 1957 ، وبذلك أصبح العسكر 3/2 المجلس الوطني للثورة مقابل 3/1 .

يأتي ذلك من السياسيين وقرارات الاجتماع أيضا ، بضرورة تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش ، لأن العقيد أصروا على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة ، وكذلك إلى تحديد برنامج عمل وآفاق للمستقبل ، ودعا الكولونيلات الحاضرين في هذا الاجتماع إلى توخي الحذر من سياسة ديغول ، ولا سيما الخطاب الذي ألقاه في ديسمبر 1959 ، والذي كان يهدف من ورائه إلى تقويض الثقة في أرواح. المجاهدون ، ومن بين قرارات العشرة ، وكذلك ضرورة التفكير في تدمير الخطوط المكهربة على الحدود ، ونقل العمل المسلح إلى الخارج ، وعودة جبهة التحرير في الجزائر ، وكذلك ودعا الى ضرورة مناقشة مشكلة التصفية والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني. تم ذكر مسألة La Plouette هنا. أما إذا كان للاجتماع أهمية سياسية ، فقد تم إجراء تقييم كامل للأوضاع المتعلقة بالثورة في الداخل والخارج. ، مع التركيز على السجل العسكري ، لما له من أهمية على الأرض ، خاصة بعد اعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية ضد الثورة ، والتي تجسدت على الأرض من خلال هذه العمليات الكبيرة التي نفذها الجنرال شال ، و تم تمثيله في عمليات التمشيط هذه.

من الناحية السياسية والاجتماعية ، كان من الضروري أيضًا أن تواجه قيادة الثورة المخاطر في هذا الجانب ، في مواجهة مشاريع ديغول الهادفة إلى إبعاد الناس عن الثورة ، ومن هنا دعا هؤلاء العقداء إلى هذا الاجتماع في تونس ، على ضرورة تسريع وعي الناس هناك في

القرى والبلدات والمدن وحتى في المعسكرات ومراكز الاعتقال والسجون ، وتوعيتهم بخطورة سياسة ديغول هذه على ثورتهم.[1]

[1] محمد العربي زيبري : تاريخ الجزائر المعاصر (1942– 1992)، الجزء الثاني هومه, الجزائر 2000 – ص 59

الفصل الثاني

اجتماع العقداء العشرة

أولاً: التعريف بالعقداء

كان لقاء العشرة كولونيلات في تونس 1958 منعطفا هاما في مسار الثورة والجزائر بشكل عام ، لأنه أضعف البس الثلاثة وأدى إلى ظهور جيل عسكري جديد ، وبالتالي كان هناك العديد من الآراء والجزائر. مناقشات حول من له الحق في حضور الاجتماع ومن أراد دعم موقفه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى هيئة الأركان العامة. إلا أن بوسوف وابن توبال رفضا ذلك بشكل عام ، فتم الاتفاق أخيرًا على مشاركة 10 عقيدًا ، وهم:

✓ **كريم بلقاسم:**

ولد كريم بلقاسم في قرية تيزيري عيسى التابعة لناحية درعا الميزان محافظة تيزي وزو في 14 كانون الأول 1922 في عائلة ثرية. وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة شغل منصب وزير القوات المسلحة في التشكيل الأول ووزير الخارجية في التشكيل الثاني. شارك في تفويضات إيفيان وكان أحد الموقعين على رأس الوفد الجزائري. اغتيل بعد الاستقلال في 18 أكتوبر 1970 في فندق في فرانكفورت بألمانيا.

✓ **لخضر بن طوبال:**

من مواليد ميلا عام 1923 م ، وعرف أثناء الثورة الجزائرية بلخضر ، وهو سياسي جزائري شارك أحد الدين في تأسيس المخابرات الجزائرية ، وانضم إلى صفوف حزب الشعب إبان الحرب العالمية الثانية ، وانضم إلى التنظيم الخاص وأشرف على تنظيم الخلايا العسكرية في شمال قسنطينة. توفي في أغسطس 2010 في مستشفى عين النجا العسكري بالعاصمة ودفن في مقبرة الشهداء العظماء. [1]

✓ **عبد الحفيظ بوصوف:**

ولد عبد الحفيظ بوصوف بمدينة ميلا عام 1926 ، من أسرة فقيرة تمارس الزراعة التحق بوصوف بمدرسة فرنسية في الثامنة من عمره ، والتحق بصفوف الحزب الشعبي في بلدة ميلا

[1] محمد عبد الغاني جاسر: موسوعة مشاهري نظماء وشخصيات من التاريخ ، ط 1 ، دار البرهان ، 2008 ، ص 19

، وكان بوسوف يلتقي بالمقاتلين في منزله. قام باتريوت الثورة ، المعين وزيراً للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة ، بتأسيس جهاز المخابرات الجزائرية عام 1957 ، حيث استطاع جمع مليارات الفرنكات الفرنسية القديمة وقت الثورة بفضل مهارته ودهاءه. [1]

كما جند بعض الوزراء في الحكومة الفرنسية لصالح الثورة ، ومنهم ميشيل دوبري الذي كان رئيسًا للوزراء في حكومة شارل ديغول ، ووزير الاقتصاد فوركاد ، ووزير الزراعة إدغار يابزاني. توفي عبد الحفيظ بوصوف في 31 ديسمبر 1980 في باريس ، وخصصت الحكومة الجزائرية طائرة خاصة لنقل جثته إلى الجزائر.

✓ **العقيد عبيدي محمد طاهر:**

ولد ما يسمى بالحاج الأخضر في باتنة عام 1914 م لعائلة فقيرة مالياً وحفظ القرآن في مسقط رأسه. في عام 1936 سافر إلى فرنسا بحثًا عن مصدر رزق واستقر في بلدة ولي العهد وكان من أوائل العناصر التي شهدت ثورة التحرير ، وكان معركته الأولى إنشاء خلايا سرية في مدينة باتنة عام 1939 م. واستمر نشاطها حتى عام 1941 م ، وحضر لقاء العقيد في منزله عام 1958 م في الولاية الثانية. كما حضر مؤتمر العقيد في الخارج عام 1959 م ، حيث تم تعيينه رسميًا كقائد للولاية الأولى برتبة عقيد. توفي في 23 فبراير 1998 م في باتانا ودفن في مقبرة بوزران. [2]

✓ **سليمان دهليس:**

ولد سليمان دهليس في 14 نوفمبر 1920 في منطقة القبائل. توفي والده عندما كان عمره خمس سنوات. في عام 1945 ، التحق بسليمان دهليس في حركة الحريات ونشط تحت رعاية اتحاد فرنسا في عام 1952. انضم إلى جيش التحرير في عام 1954. وشارك في مؤتمر صومام كممثل للولاية الرابعة. اعتقل وحكم عليه بالسجن لمدة 8 أشهر توفي سليمان دحيلس

[1] محمد الشريف ولد حسين: من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1830/1962) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 ،ص 107

[2] رائد عمار ملاح : قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ص220.

في 5 نوفمبر 2011 في الجزائر العاصمة عن عمر يناهز 91 عامًا ودفن في اليوم التالي في مسقط رأسه تيزي وزوز.

✓ **علي كافي:**

ولد الرئيس علي كافي في 7 أكتوبر 1928 في سكيكدة 2 ، وهو من عائلة ريفية محافظة تنتمي إلى الركن الرحماني. حفظ القرآن الكريم من يد أبيه في الميسونة. عمل مدرسا في مدرسة حزب الشعب الحر ، انخرط في وقت مبكر جدا في حزب الشعب ، فيه وبين حزب الشعب الدستوري التونسي الذي كان ناشطا فيه ، ومن أهم مؤلفاته مذكراته. الذي نشره عام 1999 م في كتاب "مذكرات الرئيس علي الكافي". توفي في 16 أبريل 2013 في جنيف بسويسرا إثر إصابته بمشكلة صحية ودفن في العاصمة.

✓ **العقيد لطفي:**

والعقيد لطفي المعروف باسم دجنبودجين بن علي ، في 5 مايو / أيار 1937 في تلمسان ، أكبر أفراد أسرته ، تابع دراسته بالمدرسة القرآنية في بلدته من عام 1945 إلى عام 1947 ، وحصل على الشهادة الابتدائية عام 1946. انتقل إلى وجد (المغرب) لمواصلة دراسته الثانوية ، والتحق بجيش التحرير الوطني في 27 أكتوبر 1955 ، وفي يناير 1957 عين رئيسا للمنطقة الثانية في الدورة الخامسة برتبة نقيب. في عام 1958 ، تم تعيينه عقيدًا. شارك في أعمال المجلس الوطني للثورة الذي انعقد في طرابلس من 1959 إلى 1960. استشهد لطفي عقيداً لثورة التحرير في 27 آذار 1960 خلال معركة جرت في جبل بشار.[1]

✓ **هواري بومدين:**

[1] العقيد لطفي: مجلة الرؤية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1956، ع3، السداسي الأول، .ص 49

هواري بومدين ، الذي ينحدر من عائلة كبيرة ، ولد في مدينة قالمة الواقعة شرقي الجزائر. إنه نجل مزارع صغير لديه إمكانيات مالية متواضعة. ولد عام 1932 وبالتحديد يوم 23 أغسطس في دوار بني عدي مقابل جبل حوارة على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة قالمة. تم تسجيله في شهادات الميلاد ببلدية العين الأحسينية – كلوسال سابقاً –. التحق الكتاب بالمدرسة القرآنية بالقرية التي ولد فيها ، عندما كان يبلغ من العمر 4 سنوات في ذلك الوقت ، وعندما بلغ السادسة من عمره ، التحق بمدرسة المابير عام 1938 في مدينة قالمة. اليوم تسمى المدرسة بمدرسة محمد عبده – يدرس في المدرسة الفرنسية ، وفي نفس الوقت يلتزم باستكمال القرآن الكريم ، وبدأ في تعليم أهل قريته القرآن الكريم واللغة العربية لغة. ذهب إلى مدرسة الكتان في قسنطينة مع اندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 التحق بجيش التحرير الوطني بالمنطقة الغربية ، وسارت حياته العسكرية على النحو التالي: 1956 أشرف على تشكيل وتدريب الخلايا العسكرية. تلقى تدريبا في مصر حيث تم اختياره وعدد من رفاقه لمهمة حمل السلاح عام 1957 ومنذ ذلك العام اشتهر باسمه العسكري "هواري بومدين" ، تاركًا اسمه الأصلي بوخروبة محمد إبراهيم ، حيث تولى المسؤولية لولاية خامسة.

1958 أصبح رئيس الأركان الغربي.

1960 أشرف على التنظيم العسكري لجبهة التحرير الوطني وأصبح رئيس الأركان.

1962 وزير الدفاع في حكومة الاستقلال.

1963 نائب رئيس المجلس الثوري

وكان ضابطا بالجيش ، وهذا التوازن العلمي جعله يحتل مركزا متقدما في جيش التحرير الوطني ، وترقى في رتب الجيش حتى أصبح قائدا لمنطقة غرب الجزائر ، وتولى قيادة وهران من. من عام 1957 حتى 1960 ، تولى رئاسة الأركان من عام 1960 حتى تاريخ الاستقلال

في 5 يوليو 1962 ، وبعد الاستقلال عين وزيراً للدفاع ثم نائباً لرئيس الوزراء عام 1963 دون أن يترك منصبه وزيراً للدفاع. [1]

✓ **محمدي السعيد:**

ولد في 27 ديسمبر 1912 في ضاحية ميركريدي ، تابت إيراكن ، بولاية تيزي وزو ، ونزل عن عرش آيت إراثين في منطقة القبايل. شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ملازم أول في الجيش الألماني. قبل الانضمام إلى المخابرات الألمانية. اعتقل عام 1944 ولم يفرج عنه حتى عام 1952. انضم لثورة التحرير الوطني. في عام 1954 ، برتبة عقيد ، عُرف بـ "ناصر" الثوري ، وكان له شرف المشاركة في مؤتمر الصومام ، حيث عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي عام 1958 كان مسؤولا عن اللجنة المنظمة العسكرية.

محمد يزوران

ولد البطل العقيد يازوران محمد في قرية "أجمد" وقبيلة "أزورون" في 18 مارس 1912 ، وعرف بـ "فرايروش" وعرف إبان ثورة التحرير باسم "سي السعيد". .

عندما كان في الثامنة من عمره ، سجله والده في مدرسة لتعلم اللغة الفرنسية ، لكن المسافة والطريق الصعب دفعه إلى ترك المدرسة ومساعدة والده في الزراعة والشؤون المنزلية.[2]

ثانياً: الإطار الزماني و المكاني

الإطار الزماني:

شهدت الفترة ما بين 1958 و 1959 تدهوراً خطيراً ، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة المؤقتة على إيجاد حلول للمشاكل التي سببها ديغول للثورة ، والتي أضيف إليها صعوبة جلب السلاح للجزائر بسبب موريس. وشال. ويرجع عدم فاعلية الحكومة المؤقتة إلى انشغالها بحسم الخلاف

---

[1] حياة مناضل خلال ربع قرن مجلة الجيش عدد جانفي 1975 ، المطبعة المركزية للجيش الجزائري، ص21

[2] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، 1930-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،،1986،ص28

بين بن توبال وكريم وبوصوف ، الذين كانوا يضعون أسلحتهم في الملفات. وأمام هذا الوضع ، كان على قيادة الثورة أن تتعامل مع هذا الوضع السياسي والعسكري الخطير ، لذا فهم يستعدون للقاء أطلق عليه اسم لقاء العشرة كولونيلات.

وتعددت الآراء حول موعد استدعائه. وأشار علي الكافي إلى أنها استمرت 94 يومًا تخللت جلساتها بعض الانقطاعات ، وذلك بسبب الخلافات والنقاشات والخلافات حول الموضوعات التي تمت مناقشتها والتي تعود إلى مؤتمر الصيام وقبله بفترة وجيزة. هذا. 100 يوم..

يتفق عمار بوحوش ومحمد حربي على أن الاجتماع استمر 110 أيام ، ويضيف الحربي أنه جرى بين صيف وخريف 1959 ، أي أن الاجتماع بدأ في 11 آب 1959 وانتهى في 16 كانون الأول من العام نفسه ، يعني أنها استمرت حوالي أربعة أشهر.

وتجدر الإشارة إلى أنه لولا استشهاد العقيد عمروش وسي الحواس نهاية عام 1959 ، لكان اجتماع العقيد نهاية شهر نيسان من العام نفسه. [1]

الإطار المكاني:

بعد أن أدرك قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الوضع المعقد الذي اضطرت الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس ، وتفاقم الخلافات بين أعضائها ، إلى تفويض الأعضاء الثلاثة لعقد اجتماع للسيطرة على الخلافات والصراعات والسيطرة عليها ، وعرف هذا الاجتماع باجتماع العشرة كولونيلات.

تقرر عقدها بمقر "الملق" الكائن في بناية رقم. 02 شارع بارمينتي بتونس العاصمة وظل مفتوحا في شكل دورات دورية. [2]

---

[1] عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص37

[2] مصطفى بن عمر : الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 223

وبحسب فتحي الديب ، فإن اختيار عقد الاجتماع في تونس كان بحجة تأمين المتحدثين والحفاظ على حياتهم ، والاعتماد على وكلائهم ومعداتهم لحراسة وتأمين الاجتماع ، رغم أن هدفهم الأساسي كان تأمين أمن حياتهم.

أما سبب عقد الاجتماع في الخارج وليس في الداخل ، فيعود إلى اللامبالاة التي حدثت في العلاقات بين الدول الست المختلفة لثورة التحرير ، لأن لقاء بهذا الحجم يتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون. الذي كان غائبًا في ذلك الوقت باعتباره انعكاسًا طبيعيًا لسياسة ديغول ، حيث تأثرت العلاقات بين الدول التاريخية في مختلف المجالات.

حضر هذا الاجتماع جميع أعضاء مجلس الإدارة الثلاثة وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء الدول (سنناقش هذا في عنصر حزب الاجتماع بالتفصيل) ، ولم يتبق سوى الفصل السادس من هذا الاجتماع لأنه أصبح بلا هيكل في ذلك الوقت وهو الاستشهاد من الحواس. [1]

ثالثاً: اسباب الاجتماع

سياسة شارل ديغول

أحداث 13 مايو ووصول ديغول إلى السلطة

كانت بداية ربيع 1958 بمثابة جحيم للإدارة الفرنسية في باريس والجزائر. الثورة تنتشر وتنتشر وتطور وتوطد وتحقق انتصارات هائلة على الأرض ، على الرغم من زيادة أعداد الفرنسيين وتعزيزهم بأسلحة متطورة مختلفة. الثورة الجزائرية أدخلت فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية ، حيث قال الجنرال ديغول: "كل شيء ساهم في بث القلق ... الجميع يشعر أن الخلل المالي يتطلب إجراءات صارمة ...".

[1] ميلودي سهام: علاقة لحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958 مارس 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سيفو فتيحة ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران 2010-2011، ص 47

نرى أن العديد من المستوطنين في الجزائر قد خرجوا في مظاهرات حاشدة مطالبين بتأسيس "حكومة إنقاذ". لا تغيير في الحكومة الفرنسية. في 15 أبريل 1958 ، سقطت آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة ، حكومة فيليكس جيلارد ، بسبب عدم قدرتها على القضاء على الثورة.

فشل العديد من القادة في تشكيل حكومة جديدة ، بما في ذلك بيير فليملان ، الذي قام بالمحاولة الأخيرة لتشكيل حكومة جديدة باسمه ، أي حكومة بيير فليملان ، في 8 مايو 1958 ، لكنه فشل في تقديم أعضاء حكومته إلى مجلس النواب. البرلمان الفرنسي في 13 مايو 1958 ، وهذا ما جعل فرانتس فانون يقول: "أصبحت فرنسا بدون حكومة للمرة الرابعة منذ 1 نوفمبر 1954 ، في مواجهة أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها خطيرة للغاية. [1]

في 13 مايو 1958 ، قاد الجيش الفرنسي انقلابًا عسكريًا في الجزائر دعا إلى إسقاط الحكومة واستبدالها بالسلطة العسكرية. قاد هذا الانقلاب الجنرال راؤول سالان قائد القوات الجزائرية وجاك ماسو قائد المظليين مكان فيليكس جيلارد.

بسرعة كبيرة ، تطورت الأحداث في الجزائر ، وتشكلت لجنة الأمن القومي من الأوروبيين المعارضين لأي حكومة بقيادة فليمنجز (الفرنسيين ، واستدعوا الجنرال ديغول إلى السلطة) ، ووافق الجنرال ديغول على شرط أن التعديلات الدستورية الأساسية منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وقوية ، واردة في مشروع دستور جديد.

وعلى هذا الأساس تم تشكيل حكومة في 14 مايو 1958 في باريس بقيادة فليملان ، وذلك بعد أن نال ثقة البرلمان بـ: 462 صوتًا مقابل 112 ، وسلطة أخرى في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو. في 17 مايو 1958 ، وصل جاك سوستال إلى الجزائر وبدأ التخطيط ، بالتعاون مع

[1] بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة لفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين ،1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر لخضر باتنة 2013-2014، ص67

الجنرال سالان ، لإعادة ديغول إلى السلطة وإقناع رئيسه بالتنازل عن السلطة لديغول بأي شكل من الأشكال. [1]

عمل غي مولي كوسيط بين الحكومة والجنرال ديغول ، بحيث يتم السيطرة على الجيش ، الذي يهدد النظام في فرنسا ؛ أي ، من أجل عدم شن هجوم مفاجئ على فرنسا ، وفي مؤتمر صحفي للجنرال ديغول في 19 مايو 1958 ، أعلن الأخير شكره للجيش الذي حافظ على الأمن في الجزائر. ورغبته في إنقاذ فرنسا من هذه الأزمة.

أما بالنسبة لرد فعل الثورة على هذا الانقلاب ، فلم يكن الوقوف مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث داخل الجزائر وخارج فرنسا. في 15 مايو 1958 أعلن المجاهدون عن موقفهم من هذا التمرد العسكري أو الانقلاب ، على لسان مدير جبهة التحرير الوطني محمد أمين دباغين في بيان صحفي: "نتيجة حركة التمرد بقيادة الجنرال ماسو في الجزائر. ضعف الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي فشلت في فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر.

في 23 مايو ، تولى الجيش السلطة في كورسيكا وهدد الحكومة بالاستيلاء على فرنسا نفسها. في اجتماع موجز لمجلس الوزراء برئاسة فليملان في 28 مايو 1958 ، اعترف الأخير أنه من المستحيل تجنب الحرب الأهلية ، وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة للجنرال ديغول بطريقة قانونية ، كما يسأل ديغول ، الذي يسلم مقاليد القيادة الشرعية لديغول. [2]

في النهاية ، تدخل كوتي وطلب من ديغول تولي السلطة ، بشرط أن يأتي إلى البرلمان ، والمثول أمام النواب وقبول تعيينه كرئيس للحكومة ، وفي 1 يونيو 1958 ، وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329. مقابل 224 صوتا لتعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية وزعيما يجسد وحدة الأمة الفرنسية. في اليوم التالي ، وافق البرلمان بأغلبية 350 صوتًا مقابل 163 على

---

[1] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2006، ج2، ص 84

[2] **مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد الوطنية، بيروت، لبنان، 1999، ج 13، ص 92**

إلغاء وجودها ، وفي 28 سبتمبر 1958 ، انهارت الجمهورية الرابعة وتأسست الجمهورية الخامسة.[1]

المخطط العسكري أو مشروع قسنطينة:

بعد فشل كل المخططات الاستعمارية لتصفية الثورة ، لجأ ديغول إلى خطة جديدة لتحقيق ما فشل الآخرون ، بهدف امتصاص استياء الجزائريين ومحاولة إعادة أصل الثورة إلى الاعتبارات المادية. وعزلها عن الجماهير ، أي عزل الشعب عن الثورة ، ولهذا يعتبر جزء من السياسة الإستراتيجية الديجولية للقضاء على ثورة التحرير التي أطاحت بالجمهورية الرابعة.

ويضيف عمار بوحوش أن الهدف من هذه الخطة الاقتصادية هو خلق 400 ألف فرصة عمل جديدة للمسلمين ، وتوزيع 250 ألف هكتار على المزارعين الجزائريين ، ما يعني أنها تهدف إلى فتح مجالات عمل لأكبر عدد ممكن من الناس. جزائريون ، لكن من يفكر في عرض ديغول للمشروع هو أنه يريد من وراء هذا المشروع:

ويرى أهدافه – القضاء على الثورة بمشاريع إصلاحية ، ومن خلالها أيضًا تحقيق عملية الاندماج ، أي اندماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي.

–كان يهدف إلى خلق طبقة برجوازية في المدن يمكنها أن تصمد في وجه الفلاحين وتسمي نفسها القوة الثالثة.

ورفض الجزائريون هذا المشروع من خلال قيادة جبهة التحرير الوطني التي حشدت طاقاتها ضدها من خلال نشر المنشورات وتنظيم التجمعات العامة والإدلاء بالتصريحات عبر الإذاعة ، إضافة إلى القمع الاستعماري المستمر للمواطنين ، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في موقف الحكومة. أمام[2] .

---

[1] – بشير بلاح : المرجع السابق،ص85

[2] **إدريس خضير : البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ج2**،ص 30/29.

بعد ذلك باشر الجنرال ديغول الخطة العسكرية بتعيين قائد جديد هو الجنرال موريس شال الذي أصبح القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر ، وهو مقبول لدى الأوروبيين بسبب خططه الجهنمية للقضاء على ثورة جزائرية. وبدأ الضباط الفرنسيون يفكرون بخطة تساعدهم في القضاء على الثورة ، وبعد تفكير قدم لهم الجنرال شال برنامجًا يحمل اسمه ، ويعتمد هذا البرنامج على التعبئة المكثفة للقوات الفرنسية لتنفيذ جيد للثورة. عملية في منطقة معينة والاعتداء على مواقع معينة بعد محاصرتها ومشاهدتها وتطهيرها منطقة بعد منطقة ، وفي كل مرة ينتهون من منطقة تمر إلى الأخرى بجوارها ، وهكذا يستمر العمل حتى ما ذهب البلد الجزائري كله. من خلال مشط دقيق الأسنان ، وهكذا قضى مرة وإلى الأبد على الثوار وتخلصوا من مساوئهم بالنسبة للقوات الفرنسية.[1]

وضع اللواء شال برنامجه وفق الخطة التالية ، والمتمثلة أولاً في تهدئة الدولة الخامسة ، ثم جبال الونشيرس بين الولايتين الرابعة والخامسة ، وجبال الظاهرة وطريق الاتصال بين الأول والثاني و. الدول الثالثة ، ثم تهدئة الدولة الثالثة وأخيراً الدولة الثانية. حشد الجنرال شال قوات ضخمة مجهزة بجميع أنواع الأسلحة مثل الرشاشات والمدافع والدبابات والطائرات والمروحيات وغيرها.

لكن بحسب الأزكيدي ، فشل برنامج الشال العسكري منذ البداية ، لأن الجنرال بنى مشروعه على نظرية تجاوزت ظروف الثورة ، وهي أن كل دولة مستقلة عن الأخرى وأن جيش التحرير أصبح. جيش منظم له قيادة عليا تشرف على جميع الولايات وتنسق فيما بينها ، وهو ما لا يحسبه الجنرال شال.

وأكبر دليل على فشل هذا المشروع يمكن العثور عليه في كلمات أحد الضباط الفرنسيين المشاركين في العمليات والتي نشرتها صحيفة Le Mantih الفرنسية في عددها في :1959/8/7

[1] إدريس خضير،المرجع السابق،ص30,

الحقيقة هي أن جبهة التحرير منظمة حتى مراكز التجمع ، ويجب أن تعرف الحقائق الكامنة وراء الاتصالات الفرنسية. لا شك أنك سمعت عن العمليات الكبرى التي حدثت في جبال Wenchrisونجاحها. من وجهة النظر العسكرية ، فهو ممنوع على جنودنا ، فلا أحد منا تطأ قدمه هناك" ...

وهذا ما جعل الجنرال ديغول يعلن في الخطاب الذي يوجهه للشعب الفرنسي ، في 16 سبتمبر 1959 ، والذي يقول فيه ، أن الوقت قد حان لمنح الجزائريين إمكانية التعبير عن أنفسهم بشأن مستقبلهم. ويقررون مصيرهم. المصير ، أي أنه اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.[1]

[1] محمد العربي زيبري:مرجع سبق الذكر،ص78/77

الفصل الثالث

انعكاسات الاجتماع

أولاً: اجتماع 16-12-1959الى 18-10-1960

كان اجتماع العقداء العشرة بمثابة لجنة تحضيرية لانعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة ، بمجرد اكتماله ، وافتتح عمل الأخير ، واختلفت الكتابات التاريخية عن تاريخ البداية. وانتهى الاجتماع بحسب سعد دحلاب ، فبدأ الاجتماع في 10 كانون الأول 1959 واستمر حتى 20 كانون الثاني 1960 ، أما بن يوسف بن خدة فقال إن بدء الاجتماع كان 17 كانون الأول 1959 وهو واستمر حتى 18 يناير 1960 ، حيث وجدنا أن علي كافي أكد أن الاجتماع عقد بين 16 ديسمبر 1959 و 18 يناير 1960 ، وأنه عقد في مقر المجلس التشريعي الليبي بالعاصمة طرابلس في. بحضور جميع الأعضاء الذين أدرجت أسماؤهم في التشكيل الجديد للمجلس الوطني للثورة ، الذي تم تعيينه من قبل العشرة عقيدات ، وحضره فقط الأعضاء الذين كانوا في الداخل الجزائري. ترافق هذا الاجتماع مع الظروف الصعبة للغاية التي كان على الثورة أن تواجهها ، بسبب المشاريع السياسية التي قامت بها. ديغول لتصفية الثورة وتصعيد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعاني منه الشعب الجزائري.

هكذا تمت في بداية الجلسة مناقشة دراسة المعطيات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة ، ثم تمت مناقشة الوضع العسكري للثورة والقرارات المتعلقة بالخطط العسكرية وتنظيم جيش التحرير الوطني. مأخوذ. كما درس حالة الناس. والسياسة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة. .

أبرزت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، التي استمرت أكثر من شهر ، الخلاف العميق على مسار الثورة ومشكلات التنظيم. توقفت الجلسات بشكل مفاجئ ، ولم تحظ الأسئلة السياسية باهتمام كبير. واهتم المجلس الذي سارع بالمصادقة على مشروع البرنامج والقوانين

الأساسية دون صعوبة وبعد مناقشة معمقة ، وخصص معظم وقت الجلسة لبحث المشاكل العسكرية وتعيين قادة جدد.[1]

ما يلاحظه المرء من خلال نقاشات المجلس هو تراجع دور الباءات الثلاثة(كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) والتغير في ميزان القوى منذ اجتماع العشراء. وبحسب فرحات عباس ، فإن الجلسة الثالثة للمجلس الوطني كانت محاكمة كريم وبوصوف وبن توبال من قبل العسكريين ، وما يؤكد ذلك رفض المجلس لمقترح ب. وشكل الثلاثة حكومة عسكرية مكونة من خمسة أعضاء (كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوسوف ، لخضر بن توبال ، بن يوسف بن خدة عمر أو الصديق) ، ليكونوا حكومة وقيادة للجبهة الوطنية للتحرير ، وخاصة الوطني ، خاصة بعد مداخلة محمود شريف ، الذي قدم تقريرًا عن الوضع المالي للثورة حيث اتهم أعضاء الحكومة ، ولا سيما الثلاثة باءات ، بالنفقات الباهظة ، والتي ذهبت إلى حد الهدر ، وأن كل واحد منهم كان له حاشيته التي كبرت كل يوم وتتقاضى أجوراً مالية ضخمة من أموال الثورة على حساب اللاجئين على الحدود ومن تم وضعهم في المخيمات بداخلها [2]، وهذا ما يعتبر ضربة لنفوذهم. وبعد نقاش طويل استمر 33 يوما قرر المجلس تشكيل ثلاث لجان للشؤون العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولجنة رابعة تسمى اللجنة الاستشارية وتضم سعد دحلاب وهواري بومدين ومحمدى السعيد. على جميع أعضاء المجلس إبداء آرائهم بشأن تشكيل الحكومة المؤقتة واقتراح الوزراء والرئيس.

وفي نهاية العمل يتخذ المجلس قرارات مهمة ، حيث أنه يوافق أولاً على مشروع البرنامج الذي أعدته بسرعة اللجنة التحضيرية والنصان التأسيسيان ، وهما القوانين الأساسية لجبهة التحرير

---

[1] سعد دحلب : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 106

[2] إلياس نايت قاسي: الوضع السياسي للجزائر (1960-1961)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 2، ع3، الجزائر، جانفي 2014، ص16.

والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية. السلطة السياسية (الجبهة) مختلطة بالسلطة العسكرية (جيش التحرير) من جهة ، وجهاز الدولة من جهة أخرى.

أما بالنسبة للتنظيم الداخلي للثورة فقد اتخذ المجلس عددا من القرارات من أهمها:

1- تشكيل حكومة انتقالية جديدة.

2- تشكيل لجنة وزارية للحرب.

3- استحداث هيئة الأركان العامة للجيش.[1]

مختلط وفيما يتعلق بالقرار الأول ، أكد مجلس النواب مرة أخرى أن فرحات عباس رئيسا للوزراء ، وفي هذا الصدد ، قال سعد دحلاب رئيس اللجنة المكلفة باقتراح تشكيل الحكومة: "كريم بلقاسم كان منذ البداية من اجتماع المجلس ، ضد إعادة فرحات عباس إلى منصبه ، معتبرا أن الرئاسة يجب أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين "، وهذا يعني نفسه ، لأنه الوحيد الذي بقي منهم بعد استشهادهم وسجنهم. البقية ، ورفض كل من بوسوف وبن توبال فكرة تعيين كريم على رأس الحكومة المؤقتة ، حيث يروي سعد دحلاب في هذا الموضوع أن بومدين أخبره أن بن توبال كان يبكي عندما رفض وزارة الداخلية ، وهو ما كان عليه. عرض الاحتفاظ به ، ولم يكن يريد أن يبقى وزيرا في ظل رئاسة كريم بلقاسم بأي ثمن.

ومع ذلك ، يبدو أن المجلس الوطني ، عندما وجد الحكومة القادمة القادمة لإجراء مفاوضات مع حكومة ديغول ، عيّن فرحات عباس في هذا الملف ، من أجل تشجيع ديغول في هذه العملية وإبعاد الجبهة عن اتهامه. التطرف الذي كانت فرنسا تروج له على الساحة الدولية ، ويرى محمد حربي أن إعادة فرحات عباس إلى منصبه هو تحذير للثالوث ، كريم وبوصوف وابن توبال الذين أرادوا تولي زمام القيادة.

وفي ظل الصراع بينهما ، لم يستطع كريم بلقاسم الفوز بالرئاسة لأنه سيواجه حتما معارضة شديدة من خصومه بن توبال وبوصوف. كان أول من قاد جيوش القوات ، وبالتالي لم يعد

[1] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 108

يشرف على الجيش ، وقد أوكل هذا المنصب إلى اللجنة الوزارية للحرب تحت إشراف الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال).[1]

ثانياً:أهم القرارات

بعد أكثر من مائة (100) يوم من المناقشات والمفاوضات والمؤامرات ، وصل العقداء العشرة عدة قرارات منها تعيين برلمان وطني جديد ، ودعوات لأعضاء لانعقاد الدورة الثالثة التي تقرر في طرابلس ، ابتداء من منتصف كانون الأول من العام 1959 ، للحل النهائي للأزمة.

أما بالنسبة للتشكيل الجديد للمجلس ، فقد اختلف العقداء حول هذا الموضوع ، لأن كريم بلقاسم أراد ضم ضباط منشقين من الجيش الفرنسي في تشكيل المجلس ، لكن الباقين رفضوا ذلك ، وتحديداً بومدين ، واكتفى أحمد بذلك. يمكن أن يصبح بن شريف ، بحسب رباح لونيسي ، عضوا في المجلس الوطني. للثورة ، لأنه التحق بالثورة في بدايتها ، على عكس الآخرين الذين التحقوا بها عامي 1958 و 1959 ، والذين قال مصطفى عشماوي أيضًا إنه انضم إليهم داخل الجزائر بسلاحه ، وقد أبلى بلاءً حسناً ضد العدو ، وذلك في الولاية الرابعة.

اختارت الجماعات المتصارعة الأعضاء الجدد من بين العسكريين في معظمها ، حيث تمكّن بومدين من الالتحاق ببعض ضباط جيش الحدود في البلدين ، مثل علي منجلي ، وقيد أحمد ، والطاهر الزبيري ، وعلي آل- سواعي وعمار رجائي. كما نسجل من الجيش أن المجلس كان يضم ضباط دولة، الطائر بودربالة ، وحسين الرويبة من الولاية الثانية ، والزند واللحج، وأحمد فاضل (حميمي) ، ولزمد شباني من الولاية السادسة.[2]

---

[1] حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 109

[2] العربي زبيري: تاريخ الجزائر الدعاصر (1942- 1992) .- الجزء الثاني .- دار بومو , الجزائر , 2000.- ص88

أما بالنسبة لوضع قائمة الأعضاء الجدد من الدنماركيين ، فلم يثر ذلك أي حساسية ، وكان من السهل وضع اسم أو حذف اسم آخر دون أي اهتمام ، وبالتالي تم حذف اسمي الأمين دباغين بسبب من موقفه من اغتيال أميرة وتوفيق الداداني متهما إياهم بتسريب المداولات. الحكومة ، بالإضافة إلى حذف أسماء كل من لزماد لبجاوي وصالح الونشي وعبد الدلك ولزود شريف ، وأسباب شطب أسماء كل منهم ، ومنها الوجيو والدلق ، و ورد اسمان دون سبب واضح هما: الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل. وطالما أن الاثنين – وهما مدنيان – لم يكن هناك خلاف بشأنهما.[1]

للإشارة ، جميع أعضاء مجلس الولايات ، والمسؤولين في الاتحادات الثلاثة: علال الثعلبي (تونس) بن سالم نور الدين (مراكش) ، وقادة الاتحاد الفرنسي هم بودود ، عدلاني ، بوعزيز ، هارون والسويسي ، بصفتهم أعضاء إلزاميًا داخله منذ الدورة الثانية للمجلس في أغسطس 1957 وهكذا أصبح الجيش 2 3 / المجلس الوطني للثورة مقابل ثلث السياسيين.

وكان من بين قرارات الاجتماع أيضا الحاجة إلى تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش. كما أصر الكولونيلات على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة ، وكذلك تحديد برنامج عملنا ، وخلال لقائهم دعا الكولونيلات إلى عدم الثقة في سياسة ديغول ، لا سيما الخطاب الذي ألقاه أمامه. في 19 ديسمبر 1959 وكان من ورائه هدفاً لزعزعة الثقة في نفوس المجاهدين.[2]

ومن قرارات العشرة أيضا ضرورة التفكير في إتلاف الخطوط المكهربة عند الحدود ونقل الأعمال.

السلاح في الخارج ، وعودة جبهة التحرير الوطني داخل الجزائر ، وكذلك دعا إلى ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني ونذكر هنا قضية اللبلويت.

---

[1] عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري:الجزائر(1954–1962)– دكتوراه دولة.– إشراف عمار بوحوش .– معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،1995/1994.ص62/61

[2] عقيلة ضيف الله : المرجع السابق،ص62/62

وإذا كان الاجتماع ذا أهمية سياسية ، من ناحية أخرى ، فقد أعطى تقييماً شاملاً للأوضاع المتعلقة بالثورة في الداخل والخارج ، مع التركيز على التقييم العسكري ، وكان ذلك بسبب التضاريس ، خاصة بعد الفرنسيين. واعتمدت السلطات على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة التي تجسدتها هذه العمليات على الأرض. القوات الرئيسية بقيادة الجنرال شال والممثلة في عمليات التمشيط هذه.

من الناحية السياسية والاجتماعية ، كان من الضروري أيضًا أن تواجه قيادة الثورة مخاطر الثورة هذا الجانب في مواجهة مشاريع ديغول الهادفة إلى إبعاد الناس عن الثورة ، وبالتالي فإن هؤلاء العقيد دعوا ، في هذا الاجتماع في تونس ، إلى ضرورة الإسراع في تثقيف الناس هناك في القرى ، والداشا ، والأوكار ، وحتى في المعسكرات والمعتقلات والسجون ، وتوعيتهم بخطورة سياسة ديغول على ثورتهم.

بناءً على هذه القرارات ، كان القصد منها وضع حد لهذه الانزلاقات التي كانت الثورة ضحية لها ، من خلال إعادتها إلى مسارها الصحيح.[1]

ثالثا:الصراع بين الحكومه المؤقتة وهيئة الأركان

أدى الانسحاب المفاجئ لأعضاء هيئة الأركان العامة إلى مزيد من التدهور في العلاقات بينهم وبين الحكومة المؤقتة كما ذكر أعلاه ، وهذه الأزمة الجديدة بدورها ناتجة عن ضعف الحكومة المؤقتة وظهور الانقسامات في صفوفها. . النصف الثاني من عام 1960 م اعتبر المركزيون أن الصراع لا يعنيهم بشكل مباشر ، بل هو صراع بين العسكريين أنفسهم ، ورؤساء الأركان من جهة ، وثلاثية (ب) من جهة أخرى. أما بالنسبة لبوسوف وبن توبال ، فهما رأيا أنه من مصلحتهما عدم وجود قطيعة بينهما وبين بومدين ، بينما كان كريم بلقاسم الهدف الأول لهيئة الأركان العامة.

[1] رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار الدعرفة ، الجزائر ، 2000. ص47

1- محاولة السيطرة على جيش الحدود: منذ أن تولى يوسف بن خدة رئاسة الحكومة قام بعدة محاولات للسيطرة على جيش الحدود ، منذ أن توجه في سبتمبر 1961 إلى مدينة غار الداما واقترح إعادة تنظيم الجيش الحدودي. الجيش من خلال تفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين ، واحدة في المغرب والأخرى في تونس ، لكن الضباط الدينيين تم تعيينهم من قبل بومدين بعد استقالته ، لكنهم رفضوا المشروع ، وفي نهاية سبتمبر أمر بن خدة الولايات بـ وقف التعامل مع قيادة الأركان [1]، وعرض منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد الذي قبله ، لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة. وقرر قادة الهيئة المستقيلين العودة لاستئناف نشاطهم ، واعتقلوا بن أحمد وأتباعه. وكانت النتيجة المزيد من التوتر والتصعيد في العلاقات بين الجانبين ، وواصلت هيئة الأركان انتقاداتها الصريحة واللاذعة للحكومة المؤقتة ، وأعلنت أنها لم تعترف بها ، بل تصرفت كسلطة موازية لها. بل وحتى بمثابة سلطة موازية لها ، وفي كانون الثاني (يناير) 1962 ، عقد بن خدة اجتماعاً مطولاً للنظر على وجه التحديد في مشكلة هيئة الأركان العامة ، يقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة من خلال عزل بعض أعضائها. وإقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح ، بدأت المواجهة بين الحزبين منذ فبراير فصاعدا ، واتسعت هوة الخلاف بينهما ، مما اضطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى الاجتماع في 22 فبراير 1962 م حيث غيرت اللجنة قراره. معارضة المفاوضات والاتفاقيات التي ستجري مع فرنسا ، والعبارة التي كررها بو منغيل كانت بالنسبة لأعضاء الوفد المفاوض: "الفرنسيون لعبوا معكم. وليس من مؤسسي جبهة التحرير الوطني ، ولا في كوادر الحركة الوطنية قبل عام 1954 م ، فوجدوا أنه من الضروري بالنسبة لهم السعي للحصول على دعم سياسي تاريخي لتوفير الشرعية التاريخية والثورية لسلطتهم ، ومع بداية 3 فبراير ، قام كريم بلقاسم وبن توبال بزيارة الأسرى. وأبلغهما خضر وآيت أحمد بالخلافات بين الأسرى والاتفاق بين بن بلة وهيئة الأركان. وبحسب محمد حربي فان بومدين لجأ إلى التحالف

[1] محمد عباس: اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، الجزائر ، 2002، ص 42

مع بن بلة لأن بوضياف تحالف مع كريم بلقاسم. أما بقية المؤرخين فقد أشاروا إلى أحد السببين التاليين: الأول هو رفض بوضياف للتوجهات العسكرية الحصرية لهيئة الأركان العامة. بومدين ، وليس العكس. وفي بيان وجهه بن بلة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، أكد له عزمه الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وطرد خصومه السياسيين. وبعيدًا عن الصراع بين المفوضية والحكومة المؤقتة ، تم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي اعتبارًا من ظهر يوم 19 مارس 1962 ، بشروط وضمانات محددة يقبلها الطرفان.[1]

ورأت الهيئة في هذه الظروف تنازلاً جاداً من جانب الجزائر لصالح فرنسا ، في حين اعتبرتها الحكومة المؤقتة انتصاراً كبيراً لها ، معتبرة نفسها الشرعي الوحيد الذي يتولى زمام الحكم في البلاد ، ويضمن. من حقها في الحصول على هذه الشرعية ، كان عليها أن تضمن دعم دول الداخل ، كما طالب بن خدة. في اجتماع مجلس الوزراء لبحث نقل السلطة. في موعد هذا الاجتماع المقرر ، 19 أبريل ، زار بن بلة جيش الحدود في تونس ورأى أن نقل السلطة لا يمكن إلا باتباع مسار .

واستندت شرعية الحكومة إلى انتصارها السياسي في اتفاقات إيفيان ، الأمر الذي دفع بن بلة وبومدين لاتهام أعضائها ، ولا سيما الجنود الثلاثة ، بأنهم برجوازيون ويخدمون الاستعمار. بن بلة يحصل على أغلبية الأصوات.[2]

رابعاً:مؤتمر طرابلس 1962

مفهومه

[1] **محمد عباس: المرجع السابق،ص43/42**

[2] رابح كمال لعروسي: المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، منشورات قرطبة، 2007، ص 102.

من المعقول أن نقول إن بناء الجزائر المستقلة بدأ بشكل واضح وواضح بعد توقيع اتفاقات إيفيان 18 مارس 1962 م بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الاستعمارية الفرنسية ؛ لأنه قبل ذلك التاريخ كانت كل الجهود تتركز على تحرير الجزائر ، وبعد توقيع الاتفاقيات وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 م بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي ، وإطلاق سراح قيادات تاريخية مسجونين. في فرنسا ، أصر أحدهم على عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والتي تعتبر القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني والهيئة التشريعية والسلطة العليا للثورة الجزائرية ، وكان أصر أحمد بن بلة زعماء تاريخيين. من قام بقصف الثورة ، وأحد أعضاء الوفد الخارجي للثورة في القاهرة ، مصر ، منذ اندلاعها ، كما كان مع المؤرخين المسجونين في سجن "الناوي" بعد حادثة الاختطاف في أكتوبر. 22 ، 1956 م.[1] كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عقد دورات سابقة ، وكانت هذه آخر جلسة له ، وانتهى الخلاف بين المؤتمرين فيما بعد إلى خلافات وحتى معارك بينهما ، حيث كان الغرض من هذا المؤتمر التحضير للحدث المهم. حدث ، حدث الاستقلال ، كما يقول علي هارون. نعم التحضير لعيد الاستقلال والتحضير لبداية بناء الجزائر وهذا ما جاء في جدول اعمال المؤتمر الذي حدد نقطتين للمؤتمر الاول دراسة ومناقشة واقرار مشروع برنامج الثورة الشعبية الديمقراطية. أو ببساطة برنامج بناء جزائر مستقلة أما البند الثاني على جدول الأعمال فهو تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وسيحل هذا المكتب محل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبقية مؤسسات ثورة التحرير خلال الفترة الانتقالية التي ستختبرها البلاد والتي تمتد من إعلان الاستقلال حتى انتخاب مجلس وطني الجزائري السيسي ، وللمرجعية نقول إن جبهة التحرير الوطني كانت تحول إلى حزب سياسي أو هيئة سياسية خلال هذا المؤتمر أو قبل ذلك ، في نص اتفاقيات إيفيان ، حيث ورد في الفصل الأول بعنوان

[1] أحمد بن بلة : مذكرات تحرير ، روبير ميرل ، ترجمة ، عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، لبنان ، د.ت ، ص 15

"تنظيم السلطات العامة خلال الفترة الانتقالية وضمانات الحق في الذات– التحديد ":" ستُعتبر جبهة التحرير الوطني هيئة سياسية ذات طابع قانوني [أي شرعية] "؛ لأن مصطلح" منصب سياسي "خاص بالأحزاب السياسية ، إما لتعريف هيكل (هيكل) الحزب السياسي أو الهيئة التي تنفذها. نعم ، كان الغرض من هذا المؤتمر هدفًا نبيلًا يتمثل في المصادقة على برنامج بناء الجزائر المستقل ، وتعيين القيادة التي ستكفل تنفيذ هذا البرنامج خلال المرحلة الانتقالية أو المؤقتة ، والتي تمتد من إعلان الاستقلال حتى تعيين سلطة إقليمية ، تكون مسؤولة عن القيادة لاحقًا.[1]

أعضاء المؤتمر:

وامتد مؤتمر طرابلس من 27 مايو إلى 7 يونيو 1962 م ، واجتمع خلاله 52 عضوا. . أما عن قادة الثورة سواء في الداخل أو الخارج ، فإن مكتب قائد المناظرة ومنهم: محمد الصديق بن يحيى ، وهو رئيس الجلسات التي سيعقدها المتحدثون ، وكان هو رئيس أركان رئيس الحكومة المؤقتة ، وأحد أعضاء الوفد التفاوضي في إيفيان ، علي كافي ، وهو مساعد رئيس الجمهورية في هذه الجلسات ، وكان عقيدًا وقائدًا للدورة الثانية ، وعمر بودود ، مساعد آخر للرئيس في الجلسات ، وكان زعيما لاتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وكان المتحدثون هم: محمد بوضياف ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، وحسين آيت أحمد ، عضو الحكومة المؤقتة ، وكريم بلقاسم ، رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الداخلية ، وأحمد بن بلة الذي شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة. رئيس الحكومة المؤقتة ، وبن يوسف بن خدة ، وكان رئيس الحكومة المؤقتة ، وربيع بطاط ، وكان وزيرا بلا حقيبة في الحكومة المؤقتة ، ومحمد خضر ، وكان وزيرا بلا حقيبة في الفترة الانتقالية. حكومة ، والطاهر الزبيري ، وكان برتبة عقيد وقائد للولاية الأولى ، والهواري بومدين عقيد وقائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ... إلخ.

[1] عقيلة ضيف الله : مرجع سبق ذكره،ص93/92

حضر 52 عضوا ، ولأن هناك من لم يكن حاضرا أخذ مكانه في القضايا التي أراد المتحدثون التصويت عليها ، وينعكس ذلك في عدد الأصوات على القائمتين اللتين تم تقديمهما للعضوية في المكتب السياسي عدد الحاضرين 52 بينما عندما نجمع الاصوات السابقة نرى ان هناك 64 صوتا.

؛ بمعنى أن هناك 14 آخرين ، وهذه جاءت بالتصويت بالوكالة ، وهذا الأمر نصت عليه القوانين الأساسية للجبهة في مادتها 32 ، ونضيف أيضًا نقطة أخرى مهمة جدًا في هذا الصدد ، وهي: هم الذين لم يصوتوا في هذا المؤتمر لإحدى القائمتين ، بحسب ما يذكره محمد العربي الزبيري ، لكنه لم يمدنا بأسمائهم. ∀ هل تعتقد أنهما: حسين أيت أحمد ومحمد بوضياف؟ ؛ لأنهم رفضوا الالتحاق بالمكتب السياسي مع أحمد بلة كما ذكر سعد دحلاب رغم أن قوانين الجبهة تمنعه ، ويعتبره فعلًا غير مقبول ، في مادته 31.[1]

المصادقة على برنامج طرابلس:

استمر النقاش حول المشروع في برنامج بناء الجزائر المستقلة ، ثلاثة أيام ، 29 و 30 مايو والأول من يونيو 1962 لم يكن هناك نقاش كبير لمسودة البرنامج ، أو لنقل أنه لم يكن هناك نقاش ، ولكن كان هناك تلاوة للنص ، والمناقشات مقصورة على العموميات ، بعيدًا عن التفاصيل الدقيقة ، وبعد ذلك تمت الموافقة على مسودة البرنامج. تمت الموافقة بالإجماع على ∃ مجموعة البناء في جلسة عامة في اليوم الثالث من شهر يونيو ، بعد أن كان علي هارون قد قدم التعديلات الطفيفة التي أجرتها اللجنة "ب" لهذا الغرض.

قدم المشاركون مجموعة من الاحتمالات فيما يتعلق بقضية عدم مناقشة البرنامج ، على حد تعبيره: "ربما لأن بعض الأعضاء لم يكونوا على مستوى متابعة هذه القضايا بعمق ، أو بسبب عدم اهتمام الآخرين بهذه المداولات. طبيعة أيديولوجية وفكرية ؛ لأنهم كانوا يعرفون – من كل

[1] بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان ، ترجمة ، لحسن زغدار ، محل العين جبائلي ، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 59/58.

قلوبهم – أن أهمية النصوص تكمن في أهمية الرجال الذين يضمنون تطبيقها على أرض الواقع ، أو ربما احتفظ بعضهم بمدخلاتهم في انتظار الوقت اختيار أعضاء المكتب السياسي.

في الواقع ، لم تتم الدعوة إلى برنامج واحد ، بل تم إعداد واقتراح عدد من المشاريع ، على النحو المذكور. علي هارون عضو قيادة اتحاد جبهة التحرير الوطني بفرنسا وهم:

مشروع برنامج مقدم من اتحاد جبهة التحرير الوطني بفرنسا.[1]

– برنامج المشروع المقدم من قبل هيئة الأركان.

 برنامج من تقديم الحاج بن علا؟!.

البرنامج المقدم من لجنة أعدتها لجنة مدينة الحمامات التونسية.

البرنامج الأخير هو الذي تمت مناقشته أو تلاوته ثم تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل طرف واحد.

أو "ميثاق طرابلس للمؤتمرين" الذي سيُعرف من الآن فصاعدًا باسم "برنامج طرابلس".

حتى الآن ، ليس لدينا معلومات توضح كيفية اختيار هذا البرنامج من بين جميع البرامج المقدمة ، باستثناء البرامج الأخرى. هل كان هذا المشروع أفضل برنامج بسبب اللجنة التي أعدته؟ شخص ما فرض هذا البرنامج على استبعاد برامج أخرى؟ اعترف في إحدى مقابلاته وكان عين البرمج ضد الإسلام ، فاستغفر للجميع ، وأشار بذلك العلامة عبد الحميد.[2]

وقال زوزو: "وقع مؤلفو برنامج طرابلس تحت التأثيرات الغربية والمعتقدات والنظريات الشيوعية".

يساري "، وقال في مكان آخر:" مشروع طرابلس كان مشروع مجتمع لم تؤخذ فيه ثوابت الشعب بعين الاعتبار.

الجزائري الحضاري والثقافي ، ولا ثوابت الأمة ، [التي] أشاد كثير منها [بكتابها].

---

[1] عبد السلام فيلالي : الجزائر ، الدولة والمجتمع ، الطبعة ،1/ دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر ، 2013 ، ص 363

[2] علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962م) ، الطبعة02 /، دار القصبة ، الجزائر ، 2011 ، ص 64 .

واقترحوا ذلك] وعلى أولئك الذين انجرفوا وراء شعارات الساعة وقدموها إلى غرورهم المتأثرين بأنفسهم لثقافة أوروبا الشرقية والغربية والمشبعة بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي. يتم تنظيم البرج في مدينة الحمامات التونسية ، كما ذكرنا سابقًا ، من قبل لجنة متعلم وقائد ثورة التحرير الجزائرية. وعملت هذه اللجنة بإشراف أحمد بن بلة وضمت: محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك محو ماد حربي ومصطفى الأشرف ومالك تمام ... أما محمد الصديق بن يحيى حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة الجزائر وممثل الاتحاد العام لطلبة الجزائر ، تولى رئاسة دي وان رئيس الحكومة المؤقتة سواء كان الرئيس الأول فرحات عباس أو الثاني بن يوسف. بن خدة وكان ضمن الوفد المفاوض في إيفيان. كان رضا مالك مديرًا لجريدة العهد منذ إنشائها ، وكان أيضًا جزءًا من الوفد المفاوض في إيفيان. أما محمد حربي ، فهو طالب في فرنسا ، وشغل منصب أمين عام وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة.

بكلمات قليلة عن برنامج طرابلس 1962 نقول: نحن نتحدث عن ثورة ديمقراطية.

شعبية. عند الاستقلال سيطلق الجزائريون ثورة جديدة ، الثورة الشعبية الديمقراطية. هذه الثورة هي التي تهدف إلى بناء البلد وبنائه في "إطار من المبادئ الاشتراكية والسلطة في أيدي الشعب". الشعب "وحده قادر على تحقيق ذلك على أكمل وجه ، والشعب هم الفلاحون". والعمال عامة والشباب والمثقفون الثوريون[1]

[1]علي كافي:المرجع السابق،ص65/64.,

الخـــــــاتمـــة

الخـــاتمـــة:

أفضت الأحداث المتعلقة بإجتماع القادة العشرة علامة فارقة في تاريخ ثورة التحرير ، وقد أفضت أحداث هذا الموضوع إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– رغم الأهمية الكبيرة لمؤتمر الصومام ودوره في التأسيس بالموافقة على هيئتين إداريتين ، إحداهما تشريعية ، ممثلة في الجمعية الوطنية للثورة الجزائرية ، والأخرى تنفيذية ، ممثلة بلجنة التنسيق والتنفيذ ، ولكن نشأت خلافات بالنسبة لبعض القادة ، هذا ناتج عن الاعتراف بأولوية السياسي على الجيش والداخلي على الخارجي، وسرعان ما تم حل هذا الخلاف بفضل المهارة والإرادة اللذين حميا قادة جيش الجبية للتحرير الوطني،و إقامة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تم التصويت عليها في القاهرة في 19 سبتمبر 1958 ظروف صعبة من الداخل والخارج .

_ بعد مجيء الجنرال شارل ديغول شرعوا في تنفيذ عدد من المخططات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بهدف القضاء على الثورة وتكريس فكرة الجزائر فرنسية، بالرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الشؤون الخارجية ، ولا سيما من حيث تدويل القضية الجزائرية والدعم المادي والمعنوي للثورة لكنها مرت بعدة أزمات خطيرة كادت أن تزعجها ، بدءاً بمحاولة محمد العموري الانقلاب ولقاء قيادات الداخل واغتيال أميرة علاوة واستقالة أمين الدباغة.

_ يُنظر إليه على أنه انحراف حقيقي عن المبادئ الأولى نوفمبر 1954 ، بسبب رغبة كل طرف في قيادة البلاد بعد الاستقلال ، مما أدى إلى أزمة صيف 1962.

– سيطرت الثلاثية على مؤسسات الثورة المختلفة ، مما خلق جوًا من التوتر والاشتباكات من جهة ، ونقص الإمدادات من جهة أخرى ، استدعى ضرورة عقد اجتماع طارئ لحل مشاكلي وتخطي كل ما هو قائم. الحاجز في معركة التحرير. التقى العقداء العشرة في العاصمة التونسية نهاية عام 1959 لمناقشة مشاكل القيادة والإصلاح المؤسسي.

- التعامل مع مخطط الشال العسكري. شهد لقاء العقداء العشرة خلال دوراته المختلفة صراعًا شرسًا بين أعضائه ما يمكن اعتباره استمرارًا للمكون الذي تم تفعيله بعد مؤتمر صومام ، وتجدد مع تشكيل الحكومة المؤقتة ، و استمرت في الفترات التالية خاصة في المجالس القومية للثورة حتى مع تشكيل هيئة الأركان العامة ، شكلت القرارات التي اتخذت في اجتماع العشرة جنرالات نقطة تحول مهمة في مسار ثورة التحرير ، من خلال إحياء مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية بتكوين جديد. اتسمت بميول أيديولوجية متشابهة ، وقد تأكد ذلك في لقاء طرابلس في الفترة من ديسمبر 1959 إلى يناير 1960 من أهم النتائج الإيجابية لاجتماع العشرة عقيدات ظهور نخبة عسكرية جديدة تمثلت في قيادة هيئة الأركان العامة التي لعبت دورًا رئيسيًا في توحيد جيش الحدود وتنظيمها وتسليح مداخلها باختراق خطوط شال وموريس. بعد ظهور هيئة الأركان .
- ظهر نوع من الخلاف الحاد مع الحكومة المؤقتة لتتولى الجمهورية الجزائرية قيادة الثورة ، كل طرف تيتم الآخر بعدم إدراكه ميامو ، لذا فإن قضية الطيار الفرنسي الأسير والمفاوضات مع فرنسا كانت بداية تدهور الأوضاع بين الطرفين ، حيث التزم الصمت على خلفية تقديم هواري بومدين استقالته. ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1962 .

و كأي دراسة لابد أن تتعرض الباحث عدة صعوبات و من بين أهم الصعوبات التي واجهتني هي :

_إن دراسة مسألة اجتماع العقداء العشرة لم تكن سهلة ، لأن هذا الاجتماع كان له تأثير على أنه بدأ في صنع المعجزات بعد الاستقلال. لقد واجهنا صعوبات لأنه لا يوجد بحث علمي خارج عنهم ، والصعوبات هي نقص المادة العلمية عن اجتماع العقداء العشرة ، ومعظم النقاد لا يشتت انتباههم إلا بشيء قليلا عن هذا ، على الرغم من شدة الصعوبات ، ولكن هذا لا ينتقص من عزمنا في البحث.

الملاحق

الملحق 01: العقداء العشر

كريم بلقاسم

عبدالحفيظ بوصوف

العقيد لطفي

العقيد عبيدي طاهر

سليمان دهيليس

لخضر بن طوبال

محمدي السعيد

هواري بومدين

علي كافي

يزوران محمد

البيبليوغرافيا

قائمــة المصادر و المراجــع:

_المصادر:

1) كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م) ، الطبعة02.
2) بن بلة أحمد : مذكرات تحرير ، روبير ميرل ، ترجمة ، عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، لبنان ، د.ت
3) بن خدة بن يوسف: اتفاقيات ايفيان ، ترجمة ، لحسن زغدار ، محل العين جبائلي ، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ..
4) بن خذة بن يوسف :" الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ". مجلة أول نوفمبر، العددان 96- 97، أكتوبر 1988.
5) أمقران عبد الحفيظ :مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة ، 1997.
6) بورقعة الخضر :مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة الجزائر، 2000.
7) زبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992) الجزء الثاني هومه, الجزائر 2000.
8) الزبيري محمد العربي: داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر.
9) زبيري محمد العربي:تاريخ الجزائر الدعاصر (1942- 1992) .- الجزء الثاني .- دار هومو , الجزائر , 2000.
10) العقيد لطفي: مجلة الرؤية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1956، ع3، السداسي الأول.

قائمة المراجــع:

11) إبراهيمي عبد الحميد : في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

12) البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون. ترجمة: علي الحسن، بيروت: دار اليقظة العربية.

13) بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2006، ج2.

14) بلحسين مبروك :المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر، القاهرة 1954-1956.

15) بن عمر مصطفى : الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

16) بوحوش عمار :التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962 ، الطبعة الأولى، دار الغرب بيروت،1997.

17) بوعزيز يحي : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,ج2,ط2 منشورت المتحف الوطني للمجاهد,الجزائر

18) جاسر محمد عبد الغاني :موساعة مشاهري نظماء وشخصيات من التاريخ ، ط 1 ، دار البرهان ، 2008 .

19) خضير إدريس : البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ج2.

20) الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد الوطنية، بيروت، لبنان، 1999، ج 13.

21) دحلب سعد :المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

22) الذيب يحى :عبد الناصر والثورة الجزائرية ، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990 .

23) زروال محمد:اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية : الولاية الأولى نموذج . – طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

24) سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، 1930–1945، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،،1986,.

25) سعيداتي الطاهر: مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض و ط 1 الجزائر, 2001

26) العسلي بسام :الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية ج 28 دار النفائس بيروت 1986

27) فيلالي عبد السلام : الجزائر ، الدولة والمجتمع ، الطبعة ،1/ دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر ، 2013 .

28) لعروسي رابح كمال :المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر، منشورات قرطبة، 2007.

29) لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين .– دار الدعرفة ، الجزائر ، 2000.

30) معمري خالفة: عبان رمضان تعريب زينب زخوف، طبعة خاصة، بوزار المجاهدين، الجزائر، 2008م.

31) مقلاتي عبد الله :المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954–1962),ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر, 2012,

32) ملاح رائد عمار:قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 .

33) هشماوي مصطفى : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر . دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. دار هومه، الجزائر ، 2000

34) ولد حسين محمد الشريف: من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1830/1962) دار القصبة ، الجزائر ، 2010.

الرسائل الجامعية:

35) بوضربة عمر :النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1959، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001-2002.

36) جيلي الطاهر: القاعدة الشرقية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2000/2001م.

37) دليمي مسعود: ، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيس، مارس أكتوبر 1962، رسالة لنيل شهادة ماجستير، أشراف مرابط يحياوي، مسعودة، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1998/1999.

38) شتواح حكيمة :المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000-2001.

39) ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري:الجزائر(1954-1962)- دكتوراه دولة.- إشراف عمار بوحوش .- معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،1995/1994.

40) ميلودي سهام: علاقة لحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958 مارس 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سيفو فتيحة ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران 2010-2011،

41) يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة لفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين ،1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر لخضر باتنة 2013-2014.

42) غربي الغالي:الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة ، 1954 1958 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران ،2004-2005.

المجلات:

43) دون كاتب:حياة مناضل خلال ربع قرن مجلة الجيش عدد جانفي 1975 ، المطبعة المركزية للجيش الجزائري

44) الذكرى الثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة، مجلة أول نوفمبر، العددين 140-141.

45) عباس محمد: ذكرى مؤامرة لعموري جريدة الخبر، العدد ،62 ،52، 06/03/2008.

46) نايت قاسي إلياس :الوضع السياسي للجزائر (1960-1961)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج ،2 ، ،ع3 ، الجزائر، جانفي 2014.

فهرس المحتويـــات

فهـرس المحتويـات	صفحة
شكر و عرفـان	
إهـداء	
مقدمـة	5_1
الفصل الأول:الأوضاع السياسية قبل الاجتماع	
أولاً:الصراع السياسي والعسكري	7
1: انعقاد مؤتمر الصومام	7
2: خلاف الباءات الثلاث (كريم بلقاسم،عبد الحفيظ بوصوف،لخضر بن طوبال) وتأسيس الحكومة المؤقتة سبتمبر1958	10
3: المحاولة الانقلابية لمحمد لعموري نوفمبر 1958	13
4: اجتماع العقداء الأربعة من 06 إلى 12 ديسمبر 1958	16
ثانياً: تأسيس الحكومة المؤقتة 58/09	18
1:الظروف الداخلية و الخارجية	18
2: شروط تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	18
ثالثا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	22
رابعاً:أهداف الحكومة المؤقتة	25
على الصعيد الداخلي	25
على المستوى الخارجي	26
خامساً: مؤتمر العقداء العشرة	26
سادساً: قراراته	32
الفصل الثاني:اجتماع العقداء العشرة	
أولاً: التعريف بالعقداء	36

ثانياً: الإطار الزماني و المكاني	40
ثالثاً: اسباب الاجتماع	42
سياسة شارل ديغول	42
المخطط العسكري أو مشروع قسنطينة	45
الفصل الثالث:انعكاسات الاجتماع	
أولاً: اجتماع 16-12-1959الى 18-10-1960	49
ثانياً:أهم القرارات	52
ثالثا:الصراع بين الحكومه المؤقتة وهيئة الأركان	54
رابعاً:مؤتمر طرابلس 1962	57
مفهومه	57
أعضاء المؤتمر	58
المصادقة على برنامج طرابلس	59
الخاتمـــة	63
الملاحق	
البيبليوغرافيا	

ملخـــص الدراســـة

ملخص الدراســة:

تعرضت الثورة الجزائرية لضغوط سياسية وعسكرية ، بعد تأسيس خطي موريس وشال على الحدود الغربية والشرقية عام 1957 ، كما عانت لفترة من ظهور خلافات حادة بين عدد من قياداتها السياسية والعسكرية ، الأمر الذي استدعى البحث عن حلول عاجلة. وعليه ، اجتمع "العقداء العشر "من نفس رتبة عقيد في جيش التحرير الوطني بالعاصمة تونس في 11 آب 1959 ، وحضر الاجتماع العقيد كريم بلقاسم ، عضو اللجنة السداسية من مجموعة 22 وأشرف على اندلاع الثورة الجزائرية.

Résumé de l'étude :

La révolution algérienne a été soumise à des pressions politiques et militaires, après l'établissement des lignes Maurice et Châle sur les frontières ouest et est en 1957, et elle a également souffert pendant un certain temps de l'émergence de divergences nettes entre un certain nombre de ses composantes politiques et militaires. dirigeants, ce qui a nécessité la recherche de solutions urgentes. Ainsi, les "dix colonels" du même rang qu'un colonel de l'Armée de libération nationale se réunirent dans la capitale, Tunis, le 11 août 1959. La réunion s'est déroulée en présence du colonel Karim Belkacem, membre du Comité des Six du le Groupe des 22 et qui a supervisé le déclenchement de la révolution algérienne.

Summary of the study:

The Algerian revolution was subjected to political and military pressures, after the establishment of the Maurice and Châle lines on the western and eastern borders in 1957, and it also suffered for a time from the emergence of clear differences between a certain many of its political and military components. leaders, which necessitated the search for urgent solutions. Thus, the "ten colonels" of the same rank as a colonel of the National Liberation Army met in

the capital, Tunis, on August 11, 1959. The meeting took place in the presence of Colonel Karim Belkacem, member of the of the Six of the Group of 22 and who oversaw the outbreak of the Algerian revolution.